

أثر الانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة على شرعية الحكومات (انتخابات برلمان إقليم كردستان نموذجاً)

م.د. زانا جلال سعيد
رئيس قسم القانون في جامعة جبهان / السليمانية

م.د. أمين فرج شريف
تدريسي في جامعة صلاح الدين / أربيل
ومحاضر في جامعة نولج / أربيل

أ.م.د. دانا عبدالكريم سعيد
عميد كلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية

الملخص:

يعد الانتخابات من احدى أهم الوسائل الأساسية في التمتع بحق المشاركة السياسية ، والذي يمكن أن يسهم في بناء المؤسسات الدستورية وازفاء الشرعية على السلطة السياسية وتحقيق معنى التداول السلمي والدوري لها وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتمكين المواطن في التعبير عن رأيه وغيرها من الوظائف. تمكن الأهمية العملية للدراسة ، بأنها محاولة لتقييم تجربة إقليم كردستان ، من حيث بيان مدى الإلتزام بمعايير حرية ونزاهة الانتخابات البرلمانية التي أجريت منذ عام 1992. والفرضية الأساسية التي تنطلق منها الدراسة تتلخص في بيان رأي مفادها: إذا ما إريد لهذه الوسيلة (الانتخاب) أن تحقق أهدافها وتكون معبرة بحق عن آمال وتطلعات الشعب فلا بد من أن تكون حرة ونزيهة ، وبالنسبة لتجربة إقليم كردستان نرى بأنه طبق بعض معايير حرية الانتخابات ونزاهتها في الانتخابات البرلمانية ، مع وجود نواقص وثغرات عديدة فيها. يتكون البحث ، من ثلاثة مباحث ، المبحث الأول خصص لأهمية الانتخابات كمعيار لشرعية الحكومات و في المبحث الثاني تم التطرق إلى أهم معايير حرية الانتخابات ونزاهتها، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه تقييم الانتخابات البرلمانية التي أجريت في إقليم كردستان.

پوخته

هه‌لێژاردن به یه‌كێك له نامرازه سه‌ره‌كه‌كانی به‌هه‌مه‌ندبوون به مافی به‌شدارى سیاسى داده‌نریت ، وه هه‌لێژاردن رۆژ ده‌بینیت له بنیاتنانى دامه‌زواره ده‌ستوریه‌كان و پێدانى ره‌وایه‌تى به ده‌سه‌لاتى سیاسى و به‌ده‌یه‌تانی مانای ده‌ستاره‌ستى ناشتیانه و خولیبی ده‌سه‌لات و فراوانکردنى روه‌بهرى به‌شدارى سیاسى و پرخساندن بوار له‌به‌رده‌م هاو‌لاتیان بۆ ده‌رپینى را و چه‌ندین ته‌ركى تر. له‌گه‌ڵ ئه‌وه‌ی هه‌لێژاردن مه‌رجێكى بنه‌رته‌یه بۆ سیستى فه‌رمانه‌ره‌واى نوینه‌رایه‌تى ، به‌لام ئه‌مه به‌ته‌نها به‌س نیه بۆ وه‌سفکردنى سیستى سیاسى به‌وه‌ی سیستى دیموکراسیه ، هه‌ر بۆیه توێژه‌ران كۆمه‌لێك رێوشوێن و پێوه‌ر و گرتیان داناوه بۆ هه‌لێژاردنى دیموکراسى و جیا‌کردنه‌وه‌ی له هه‌لێژاردنى نا دیموکراسى.

گرنگیى كرده‌بى ئه‌م توێژینه‌وه‌یه خۆی له‌وه‌یا ده‌بینیته‌وه كه هه‌ولێكه بۆ هه‌له‌سه‌نگاندنى ئه‌زمونى هه‌رىمى كوردستان ، له‌رێگه‌ی خستنه‌رووى ناستى پابه‌ندبوون به پێوه‌ره‌كانى نازادى و پاکیتى ئه‌و هه‌لێژاردنه په‌رله‌مانیانه‌ی كه له سالى (1992) وه له هه‌رىم ئه‌نجامداران. گریمانیه سه‌ره‌كى توێژینه‌وه‌كه‌ش له‌و رابه‌وه سه‌رچاوه ده‌گرت كه پێی وایه: ئه‌گه‌ر بیوستریت هه‌لێژاردن ئامانجه‌كانى خۆی بپێكێت و ده‌رپرى را و خواسته‌كانى كه‌ل بێت ئه‌وا پێوسته نازاد و پاك بێت ، ئه‌وه‌ی په‌یوه‌ستیشه به ئه‌زمونى هه‌رىمى كوردستانه‌وه سه‌بارته به هه‌لێژاردنه په‌رله‌مانیه‌كان ، پێمان وایه كه هه‌ندێك له پێوه‌ره‌كان جێبه‌جێكارون له‌گه‌ڵ بوونى كه‌لین و كه‌موكۆریش له‌م روه‌وه.

ئه‌م توێژینه‌وه‌یه له‌سێ باس پێكهاتوه ، باسى یه‌كه‌م ته‌رخانكراوه بۆ گرنگی هه‌لێژاردن و هك پێوه‌ریك بۆ ره‌وا‌بیدان به حكومه‌ته‌كان ، له باسى دوه‌میشدا قسه له‌سه‌ر گرنگترین پێوه‌ره‌كانى نازادى هه‌لێژاردن و پاکیته‌كه‌ی كراوه ، هه‌رچى باسى سێهه‌م و كۆتاییشه هه‌ستاوین به ئه‌نجامدانى هه‌له‌سه‌نگاندن بۆ ئه‌و هه‌لێژاردنه په‌رله‌مانیانه‌ی كه له‌سالى (1992) وه له هه‌رىم ئه‌نجامداران.

Abstract

Elections are one of the most basic means of enjoying the right to political participation, which can contribute to the building of constitutional institutions, the legitimization of political power, the realization of the meaning of peaceful and periodic circulation, the expansion of political participation and the empowerment of citizens to express their opinions and other functions.

Although elections are an essential condition of the parliamentary system of government, they are not sufficient to describe the system as democratic. Some researchers have set a series of procedures, standards and safeguards that define democratic elections to differentiate them from electoral mechanisms in undemocratic regimes.

The practical importance of the study is that it is an attempt to assess the experience of the Kurdistan Region, in terms of the extent of compliance with the standards of freedom and integrity of the parliamentary elections held since 1992.

The basic premise of the study is a statement of opinion that if this means to achieve its objectives and be truly reflective of the hopes and aspirations of the people, it must be free and fair. As for the experience of the Kurdistan Region, we believe that it has applied certain criteria of freedom of elections in parliamentary elections, with many shortcomings and gaps.

The research consists of three sections, the first subject deals with the importance of the elections as a criterion for the legitimacy of governments. In the second part, we discussed the most important criteria for freedom of elections. The third and final topic dealt with the evaluation of the parliamentary elections held in the Kurdistan Region.

المقدمة

تعد مشاركة أفراد المجتمع في ادارة الشؤون العامة للدولة من الحقوق الأساسية التي حرصت على تأكيدها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948.

كما تلعب الانتخابات دوراً هاماً في نضج الممارسة الديمقراطية ، فهو يسمح بتطبيق مبدأ الأنتقال السلمي للسلطة الى ممثلي الاغلبية و اتاحة الفرصة لتثبيت الاغلبية او تحريكها ، فعن طريق تكرار الانتخابات على فترات زمنية محددة يمكن ان تتحول الاقلية الى الاغلبية أو بالعكس، و الانتخابات بهذه الطريقة تحدد للتيارات السياسية المختلفة اسلوب الوصول الى السلطة ويفضي على تصرفات الحكومة القائمة صفة الشرعية طيلة فترة صلاحيتها في إطار الدستور والقوانين.

أولاً/ أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تناول موضوع الانتخابات الذي يعد من احدى أهم الوسائل الأساسية في التمتع بحق المشاركة السياسية والذي يمكن أن يسهم في بناء المؤسسات الدستورية واضفاء الشرعية على السلطة السياسية وتحقيق معنى التداول السلمي والدوري لها وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتمكين المواطن في التعبير عن رأيه وغيرها من الوظائف.

وتكمن الأهمية العملية للدراسة ، في كونها تتناول تقييماً لتجربة إقليم كردستان العراق ، من حيث بيان مدى الإلتزام بمعايير حرية ونزاهة الانتخابات البرلمانية التي أجريت حتى الآن.

ثانياً/ إشكالية الدراسة:

والإشكالية التي تبرز هنا تتمثل في السؤال الجوهرى الذي يطرح ، مدى ضرورة الانتخابات لإضفاء الشرعية للسلطة وتحقيق معنى التداول السلمي والدوري لها؟ ماذا عن تجربة إقليم كردستان بخصوص الانتخابات البرلمانية التي أجريت حتى عام 2013؟

ثالثاً/ فرضية الدراسة:

والفرضية الأساسية التي تنطلق منها الدراسة تتلخص في بيان حقيقة مفادها، إذا ما إريد لهذه الوسيلة (الانتخاب) أن تحقق أهدافها وتكون معبرة بحق عن آمال وتطلعات الشعب فلا بد من أن تكون حرة ونزيهة ، وبالنسبة لتجربة إقليم كردستان نرى بأنه طبق بعض معايير حرية الانتخابات ونزاهتها مع وجود نواقص وثغرات عديدة فيها.

رابعاً/ منهجية الدراسة:

نستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

خامساً/ تقسيم البحث:

يتكون البحث ، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة ، من ثلاثة مباحث ، المبحث الأول خصص لأهمية الانتخابات كمعيار لشرعية الحكومات و في المبحث الثاني تم التطرق إلى أهم معايير حرية الانتخابات ونزاهتها ، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه تقييم الانتخابات البرلمانية التي أجريت في إقليم كردستان منذ عام 1992.

المبحث الاول

أهمية الانتخابات كمعيار لشرعية الحكومات

إن اختيار الشعب لمن ينوب عنه ممارسة السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، تعد إحدى المعايير والوسائل الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات الديمقراطية في شرعية اسناد السلطة اليها ، فالديمقراطية هي نظام سياسي يعين بمقتضاه افراد الشعب حكاهم عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة¹.

فالانتخابات هي المظهر الرئيسي لنظام ديمقراطي والسبيل الى تشكيل حكومة نيابية تستند في وجودها و استمرارها الى الارادة الشعبية ، وتعد تلك الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في عملية صنع القرار السياسي بصورة توافق ومقتضيات المرحلة ، كما تعد الوسيلة المثلى لتجسيدالتطابق الإقتراضي بين إرادة الحكام و المحكومين وهو يمثل بذلك صياغة توفيقية بين خضوع الشعب للحكاموسيادته عليهم⁽²⁾.

سيروان حامد أحمد ، شرعية الحكومات وآليات حمايتها: دراسة تحليلية قانونية ، أطروحة دكتوراه في القانون ، كلية القانون¹ والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، 2015 ، ص52.

(2) راجع في ذلك : د. عمر حلمي فهمي، الانتخابات وتأثيره في الحياة السياسية ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ، ص5.

على ضوء ما تقدم بيانه سوف نحاول البحث في الانتخابات كوسيلة للمشاركة السياسية وايضاً كوسيلة للتداول السلمي للسلطة وذلك كالاتي:

المطلب الاول : الانتخابات وسيلة للمشاركة السياسية
المطلب الثاني: الانتخابات أداة للتداول السلمي للسلطة

المطلب الاول الانتخابات وسيلة للمشاركة السياسية

ان الحكومات الديمقراطية تستند في اسناد السلطة على ادارة المحكومين عن طريق الانتخابات الحرة و النزيهة ، فالديمقراطية هي نظام سياسي يعين بمقتضاه المحكومون حكامهم ، وذلك عن طريق الانتخابات ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت الحقوق السياسية مكفولة للمواطنين جميعاً من حيث القانون والواقع .

ان الحقوق السياسية يمكن تحديد مفهومها من خلال التعريفات الفقهية لها، وتشمل حق الانتخابات في الانتخابات العامة، وحق الاشتراك في استفتاء شعبي، وحق الترشيح لعضوية المجالس التشريعية او حق الترشيح لرئاسة الدولة ، وحق تولي الوظيفة العامة في الدولة، والذي يعني إسهام الفرد في السلطة السياسية⁽³⁾ .

وان حق الانتخاب هو من أهم الحقوق السياسية بإعتباره التعبير الأمثل لمفهوم المشاركة السياسية، وهو الأمر الذي يعني ان يكون الشعب مصدراً للسلطات، كما يعكس مفهوم الديمقراطية، ويغرس في نفوس المواطنين قبول ذلك النظام، كما يعد دافعاً لتلاحم ابناء الشعب الواحد مع النظام السياسي السائد، فالشعب عندما يزاول سلطاته – كصاحب السيادة في الدولة – لا يزاولها بكافة أفرادها بل بعضهم وهم من يكونون هيئة الناخبين⁽⁴⁾ .

اذن الانتخاب هو الدعامة الرئيسية لنظام ديمقراطي والسبيل الى تنظيم حكومة ديمقراطية في وجودها و استمرارها الى الإرادة الشعبية صاحبة السلطة ومصدر السيادة، وإن الديمقراطية تتركز على ثلاث مقومات رئيسية هي:- السيادة الشعبية و الحرية و المشاركة ، و فيما يخص السيادة الشعبية والحرية وسوف نخصص لها مجال الحديث عنها في المطلب الثاني من هذا المبحث من الدراسة ، نكتفي هنا بالحديث عن المشاركة السياسية

والمشاركة السياسية تعد ركيزة أساسية للديمقراطية، والتي بموجبها تتبج لأوسع الجماهير فرص المشاركة الفعلية في حكم نفسها بنفسها ، وتسيير امورها في شتى المجالات ، نعني بها إشتراك المواطنين في ممارسة السلطة في المجالات المختلفة ، اي انها تتطلب الاخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة بإعتبارها أن إشتراك المواطنين في ممارسة السلطة، يعد أحد أهم المتطلبات الجوهرية لتحقيق المعنى الديمقراطي، ولكن الديمقراطية بالمعنى السابق (المباشر) من الصعب تطبيقها من الناحية الفنية والعملية ، نظراً لاتساع رقعة الدولة من ناحية ، وتدخل الدولة في كافة ميادين النشاط و ازدياد وظائفها من ناحية اخرى⁽⁵⁾ .

لذلك اتجهت الافكار الديمقراطية الى الاخذ بأسلوب الديمقراطية النيابية ، التي يمارس الشعب السلطة في اطارها بطريق غير مباشر ، بواسطة نوابه الذين ينتخبهم لتمثيله في البرلمان ، ويكون الاقتراع هو وسيلة المواطنين للتعبير عن خيارهم السياسي.

(3) الحقوق السياسية هي (الحقوق التي تتمثل بالاشتراك في ادارة شؤون الدولة و ادارة شؤون الحكم سواء اكان ذلك بطريق مباشر ام غير مباشر) ، في ذلك: د. منصور محمد محمد الواسعي ، حق الانتخاب والترشيح وضماناتها ، دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009 -2010، ص13، كما ويعرفها جانب اخر من الفقهاء (بانها تلك الحقوق التي تهدف الى اشتراك الفرد في حكم بلاده باعطائها الحق مثلاً في ان يكون ناخباً او مرشحاً لاي انتخابات تتم في البلاد) للتفصيل راجع كل من: د. علي عبدالفتاح محمد ، حرية الممارسة السياسية للموظف العام وقيود وضمانات، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007 ، ص410. و كذلك : د. مصطفى ابو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2003 ، ص277.

(4) راجع في ذلك: د. مصطفى ابو زيد فهمي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعة، الاسكندرية، 2006 ، ص515.

(5) راجع في ذلك : د. انور رسلان ، الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1971 ، ص79. ود. محمد رفعت عبدالوهاب ، النظم السياسية ، بدون ذكر مكان النشر ، 1990 ، ص161 .

إن الانتخاب باعتباره حقاً من الحقوق السياسية وتعتبر أهمها ، هي حق لمشاركة الأفراد في صنع القرار السياسي ، باعتبار حق المشاركة في الحياة السياسية هو ذلك الحق الذي تحول للأفراد المساهمة و المشاركة في حكم أنفسهم ، ويتضمن ما يمارسه الأفراد في الحياة العملية في الأشتراك في الانتخابات المختلفة و الإستفتاءات المتنوعة وكذلك حق الترشيح لعضوية الهيئات و المجالس المنتخبة.

ومما لا شك فيه ان هناك تأثيراً للمشاركة السياسية على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة ، فعلى مستوى الفرد تنمي فيه المشاركة احساسه بذاته وثقل وزنه السياسي ، وتنهض بمستوى وعيه السياسي، وعلى مستوى الحياة العامة ، تعكس المشاركة رغبات المواطنين في السياسة العامة و إسهامهم في توجيه ذمة الحكم في بلادهم وتقرير مصيرها ، الأمر الذي يقر في إذهان الحكام الإستجابة لمطالب المواطنين و تحقيق رغباتهم عند صنع القرار السياسي ، تجسيدا لمبدأ المشاركة ، والتي تعني ان يكون القرار السياسي نتائج مشاركة جماهيرية حقيقية وليس تعبيراً عن ارادة القلة المسيطرة سياسياً⁽⁶⁾.

ومع ذلك هناك رأي يقلل من اهمية حق التصويت كصورة من صور المشاركة السياسية كونه ان المواطن عندما يدلي بصوته في الانتخابات لا يمثل اسلوباً من اساليب المشاركة ، لأن الناخب عندما يدلي بصوته فإنه يؤدي عملاً يتصل مباشرة بالسلطة الرسمية فهو بالاشتراك في الانتخابات يسهم في التشكيل العضوي لتلك السلطة ، بينما الاشتراك في الحياة السياسية يعني الاشتراك في تكوين القوى غير الرسمية التي تنهض من القاعدة وتؤثر في السلطة الرسمية⁽⁷⁾.

ولكن يرد على هذا الرأي بانه اذا كان مفهوم الحياة السياسية هو الاسهام في خلق طاقات القوى الشعبية فان هذه القوى غاية ما تصبوا اليه هو الوصول إلى السلطة أو الإستئثار بها ولايتأتى ذلك الا بمناقسة فيما بينها من اجل كسب أصوات الناخبين من خلال التصويت الذي يعد أساس النظام الديمقراطي من كافة الوجوه المختلفة والتي تشمل : تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويربط الكثيرون بين المبدأ الديمقراطي والتصويت كوسيلة لاسناد السلطة ويقولون ، انه لا قيام للديمقراطية مالم يكن التصويت هو وسيلة اختيار الحكام و اساس عملهم ، حيث يعد الوسيلة الأساسية الاولية التي يتم بها التعبير عن علو ارادة الشعب و ضرورة احترام حقوقه و حرياته⁽⁸⁾.

يتبين لنا مما سبق بأن المشاركة في الحياة السياسية عن طريق الانتخابات هي ركيزة أساسية للديمقراطية ، لامتثل غاية لها فحسب ، بل هدف و وسيلة أيضاً ، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تركز على اشتراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم. وهي وسيلة لأنه يتجسد المشاركة العامة للمواطنين في الحياة السياسية .

بيد ان الواقع السياسي للدول النامية ينطق بوجود ازمة حقيقية في جوهر الديمقراطية و مضمونها ، سببها غياب المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية ، فرغم نص في دساتير بعض الدول النامية على حق المشاركة صراحة ، فإنه يلاحظ على المشاركة فيها اتصافها بالشكلية و قربها الى التعبئة منها الى المشاركة الفعلية ، الامر الذي يؤدي الى عدم التماسك بين النظام السياسي و الرأي العام⁽⁹⁾.

المطلب الثاني

الانتخاب أداة للتداول السلمي للسلطة

ان الديمقراطية تقوم على التجاوب الحر بين الحكام و المحكومين في تفسير الامور العامة لصالح الشعب و الوسيلة لضمان هذا التجاوب قائماً عن تقرير الضمانات التي تمكن الشعب من الحيلولة دون جنوح الحكام الى التحول في السلطة و اصدار حقوق الافراد و حرياتهم فعن طريق تلك الضمانات يمكن للشعب ايقافهم بل وسحب السلطة التي اسندها اليهم ، اذا اقتضى الامر واهم تلك الضمانات تقرير حق الإقتراع العام .

وكننتيجة عامة فان الانتخاب هو وسيلة إسناد السلطة الوحيدة الناتجة عن الإرادة العامة والتي يجب ان تعلق على ماعداها من وسائل اخرى لإسناد السلطة ، لأنها بالدرجة الأولى تعني أعلاء قاعدة الحرية ، وبالتالي أعلاء الإرادة الشعبية بإعتبارها أساس الشرعية لأي حكم ديمقراطي ذلك لأن الديمقراطية في الأصل تتناول علاقة الحاكم بالمحكومين في إطار حق الشعب في حكم نفسه بنفسه.

(6) راجع في ذلك : د. كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط1 ، 1987 ، ص347 . وكذلك د. طه السيد احمد الرشدي ، حق المشاركة السياسية في الفقه الاسلامي و القانون الروماني ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1 ، 2011 ، ص21.

(7) راجع في ذلك : د. محمد طه البدوي ، الحياة السياسية في مفاهيمها الثورية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد الثامن والعشرين ، 1963 ، ص313.

(8) نقلاً عن : د. داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار الفكر الجامعي ، 2006 ، ص36.

(9) نقلاً عن : د. طه السيد احمد الرشدي ، المصدر السابق ، ص22.

ان السلطة السياسية في اية دولة تمارسها فئة من افرادها، وهكذا كان الامر دوماً منذ القدم وحتى الآن ، لابد من وجود وسيلة بواسطتها تستند السلطة الى الهيئة الحاكمة ، وقد اختلفت تلك الوسائل وتعددت الا انه يمكن ردها الى نوعين رئيسيين⁽¹⁰⁾:

الاول : الوسائل الاستبدادية ، حيث ليس للشعب اختيار حكامه فيدرج تحته كل وسائل الاسناد عدا وسيلة الادارة العامة.

الثاني: الوسيلة الديمقراطية ، حيث يقوم الشعب نفسه باختيار حكامه و الصورة الرئيسية لذلك هي الإنتخاب ، على اعتبارها الوسيلة الوحيدة لاعمال المساواة في الحريات والحقوق بين الافراد.

إننا بدورنا نستبعد في دراستنا كل هذه الوسائل التي تتنافى مع الإرادة الشعبية العامة وإختيارها الحر ، لأن الإرادة الشعبية هي محور الديمقراطية ، فالإتفاق منعقد على انه بدون تلك الإرادة يفقد النظام الصفة الديمقراطية ، لأن الديمقراطية تعني أن تملك الجماهير حرية تعيين ماهية النظام الذي يعبر عن اهدافها الاجتماعية و تحديد اسلوب تحقيق تلك الاهداف ، فانها تعني ايضاً أن يكون لتلك الجماهير الحق في اختيار الأشخاص الذين توكل اليهم مهمة تحقيق تلك الاهداف وحتى تكون ارادة الجماهير هي العليا حقيقة و واقعاً لابد من تقرير الوسائل التي تمكنها من حمل الحكام على احترام ما تقرره تلك الارادة العامة ، اذ ان تلك الوسائل تعد ضماناً اكدية لبقاء الديمقراطية اسلوباً للحكم الشعبي ، واهم تلك الوسائل تكمن في تقرير حق الإنتخاب العام وهي الوسيلة الحضارية المهذبة لطغيان الحاكم ، اذا ضحى بالإنتخاب يتمكن الشعب من انتزاع السلطة من الحاكم المستبد بالطريق السلمي⁽¹¹⁾ .

و تركز الحكومات الديمقراطية في شرعية اسناد السلطة اليها على ارادة المحكومين عن طريق الإنتخاب الحر ، فان الديمقراطية هي نظام سياسي يعين بمقتضاه المحكومون حكامهم عن طريق الأنتخاب الحر ، ولا يتأتى ذلك الا اذا كانت الحريات السياسية مكفولة للافراد جميعاً ومنصوص عليها في الدستور⁽¹²⁾ .

مما تقدم يتبين لنا بأن الإنتخابات أفضل طريقة للوصول الى سدة الحكم وذلك بخلاف الحال بالنسبة لطرائق الإستيلاء و الأنتخابات العسكرية ، أو بالوراثة الملكية التي تتم بين الاسرة الواحدة ، كما تعد الإنتخابات مجموعة من الإجراءات و التصرفات القانونية المتعددة الأطراف و المراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة في الدولة لموافقة ورضاء المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية في المجتمع .

يمكن إرجاع اهمية الإنتخابات الى اعتبار التنظيم القانوني لمبدأ المشروعية والذي يكفل ممارسة السلطة و التداول السلمي للسلطة باسم الشعب و التفويض الذي يحصل عليه بالإنتخاب يجعل منها عنواناً للحكومة الشرعية ، كما إن ارتباط حق الإنتخاب بالديمقراطية ارتباطاً مباشراً و وثيقاً – في عصرنا الحديث- جعل منه الوسيلة الاساسية لاسناد السلطة و تولى الوظائف العامة في الدولة الديمقراطية المعاصرة ، وبهذا يحق الإنتخاب حق المشاركة السياسية لجميع افراد الشعب.

المبحث الثاني

معايير حرية ونزاهة الإنتخابات

على الرغم من كون الإنتخابات الركيزة الاساسية في إصباغ الشرعية على السلطة السياسية ، ولكنها ليست كافية وحدها ، حيث يتطلب اجراءها ضمان العديد من المتطلبات الأساسية ، سواء تعلقت بها بشكل مباشر او غير مباشر ، والتي تكون ضرورية لاجل تضمين اجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وعليه نقسم هذا المبحث الى مطلبين وكالاتي :

المطلب الاول : معايير حرية الإنتخابات (الضمانات العامة)

المطلب الثاني : معايير نزاهة الإنتخابات (الضمانات الخاصة)

المطلب الاول

معايير حرية الإنتخابات (الضمانات العامة)

⁽¹⁰⁾ راجع في ذلك : احمد عبدالحميد مبارك ، وسائل اسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية ، دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1979 ، ص45.

⁽¹¹⁾ راجع في ذلك : د. يحيى الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار الشروق ، بلاسنة طبع ، ص101.

⁽¹²⁾ د. مظهر العربي ، المبادئ الدستورية العامة و النظام الدستوري في الجمهورية اليمنية واثر التعديلات على نظام الحكم ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، 2003 ، ص277.

تعد مساهمة المواطنين في ادارة الشؤون العامة لبلدانهم ، احدى ركائز حقوق الأنسان والتي اكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الأنسان لسنة 1948 مثلما سبقنا بالإشارة الى ذلك . ومن اهم صور هذه المساهمة هي المشاركة في الانتخابات العامة لاختيار الحكام و المساهمة في الحكم . بيد ان المساهمة هذه لا بد ان تصان بمجموعة من الضمانات، نحاول بيان هذه الضمانات في فروع مستقلة كما يأتي :

الفرع الاول / الإلتزام بمبدأ المشروعية:

القصد من مبدأ المشروعية هو خضوع الحكام و المحكومين للقوانين المطبقة داخل الدولة وهو ما لا ينقص من الحكومة سيادتها ، ولا يقلل من شأنها ، على الرغم من انها هي التي وضعت القوانين وفي نفس الوقت تلتزم بها بمحض اختيارها و ارادتها .

الالتزام بمبدأ المشروعية يعد ضماناً هامة للانتخابات ، لأن مبدأ المشروعية تعني الإلتزام الكامل بنصوص القانون بمعناه العام ، اي النصوص الدستورية و التشريعية و الأنظمة ، ويعكس ذلك أي عند عدم الإلتزام بهذا المبدأ تتصف الإجراءات في سياق العملية الانتخابية بكونها غير مشروعة وتتعرض للإلغاء في إطار السياقات القانونية⁽¹³⁾ .

الفرع الثاني / حماية الحقوق والحريات السياسية:

ان اجراء انتخابات واستفتاءات حرة تتطلب مناخ ديمقراطي تكون فيها الحريات السياسية للمواطنين مكفولة ، لاسيما حرية الرأي و التعبير و التجمع السلمي و تشكيل الاحزاب السياسية و المنظمات و الجمعيات ، الأمر الذي اكدهالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان⁽¹⁴⁾ .

الفرع الثالث / توعية المواطنين بالثقافة الانتخابية:

من الطبيعي انه لا يمكن للشعوب ان تمارس دورها الفعال في العمل للمصلحة العامة والتي يهدف اليها المجتمع كله ، والتي تجاوز بطبيعة الحال مصالح الافراد باعتبارها حداً ايجابياً لحرية الرأي في الميدان السياسي ، الا من خلال تمتعها بحقوقها و حرياتها العامة بصفة عامة، ومعرفتها بحقوقها السياسية وكيفية ممارستها فعلياً لها ، حتى يمكنهم ممارستها و الدفاع عنها بالوسائل القانونية من تجاوز الاخرين، لذلك ان المواطن يجب ان يكون ملماً بالثقافة الانتخابية و يكون على علم تام بالمسائل المتعلقة بالعمل العام و الشؤون السياسية قبل واثناء العملية الانتخابية ، وذلك من خلال اذاعة و إعلان البرامج المختلفة للمرشحين و الاحزاب و مواد الدعاية الانتخابية خلال فترة الانتخابات¹⁵ .

الفرع الرابع / حرية تكوين الاحزاب السياسية مع ضمان مبدأ التنافسية والبدائل الانتخابية:

ان الاحزاب السياسية تتشكل و تتعدد مستندة الى حرية او اكثر من الحريات العامة المنصوص عليها في الدساتير كحريات التجمع و تكوين الجمعيات و الرأي ، وان قيام الاحزاب لا يمثل حرية دستورية واحدة بل انه يمثل في النظام الديمقراطي مجموعة من الحريات و الحقوق السياسية ، التي تمارسها جماعة من المواطنين مشاركين بذلك في الحكم اما مباشرة او بطريقة غير مباشرة عن طريق المعارضة، او كما يعد تعدد الاحزاب مظهراً من مظاهر الحريات العامة فانه يعد من ناحية اخرى ضمان لجميع الحريات الاخرى ، بما فيها حرية المشاركة السياسية – الانتخابات – على سبيل المثال¹⁶ .

والتنافسية والبدائل الانتخابية تعني فساحالمجالاً أمامتنافسحقوقيبينكافةالقوى السياسيةمندونإقصاءعنالعملالسياسي ،أيمنعدموجودقبودرسميةأوفعلياًتربطتبتقيدهنصرالتنافسيةو الحرياتوالحقوقالرئيسيةالمتصلةبالعمليةالانتخابية⁽¹⁷⁾ .

الفرع الخامس / وجود الرقابة الدولية و رقابة منظمات المجتمع المدني:

ولاً: الرقابة الدولية :

(13) راجع في ذلك: د. عبدالغني بسيوني عبدالله، القضاء الاداري ، مبدأ المشروعية ، منشأة المعارف الاشكندرية ، بدون

سنة الطبع ، ص 11 . وكذلك : د. ماجد راغب الحلو ، القضاء الاداري و مبدأ الشموعية، دار المطبوعات الجامعة ،

القاهرة ، 1996 ، ص160 .

(14) راجع في ذلك : د. سيد احمد محمد مرجان ، دور القضاء و المجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية ،

دار النهضة العربية ، 2010 ، ص36 .

لمزيد من التفاصيل راجع : د. جورج شفيق ساري ، المصدر السابق ، ص186 وما بعدها¹⁵ .

د. عبدالحميد متولي ، الحريات العامة نظرات في تطورها و ضماناتها ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1975 ، ¹⁶

ص151 .

(17) عبدالفتاح ماضي ، متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟ ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم

السياسية ، العدد (16) ، خريف 2007 ، ص72-73 . د.سرهنگ حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص148-145 .

ياسين صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

تعني الرقابة الدولية ان تتم الانتخابات تحت اشراف مراقبين من دول غير تلك التي تجري فيها الانتخابات وذلك حتى تتعدم كل شبهة حول عدم الحيادة او التحيز ، وتأتي اهمية الرقابة الدولية على الانتخابات البرلمانية كضمانة من ضمانات حرية الانتخابات عندما يشتد الصراع المحموم على السلطة بين كافة الاحزاب و الاتجاهات السياسية في الدولة وتقتل كافة المحاولات التي تبذل من اجل بناء جسور الثقة بينها ، الأمر الذي يؤدي الى مطالبة العديد منها ، بل و موافقتها جميعاً على اسناد مهمة الاشراف على ما يزمع اجراءه من انتخابات الى مراقبين دوليين سواء كانوا من العاملين تحت مظلة الامم المتحدة او لجنة القانونيين الدوليين او الاتحاد البرلماني الدولي او منظمات حقوق الأنسان او الشخصيات العامة العالمية⁽¹⁸⁾

ثانياً: رقابة منظمات المجتمع المدني :

ان لمنظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في العملية الانتخابية بقدر اسهامها في ضمان حياد الانتخابات و نزاهتها بقدر اسهامها في توعية الناخبين و رقابة العملية الانتخابية بكل جوانبها، وتأتي اهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في متابعة اعمال الانتخابات من دورها في توثيق هذه العملية ورصد ايجابياتها و سلبياتها¹⁹.

المطلب الثاني معايير نزاهة الانتخابات (الضمانات الخاصة)

توجد ثمة معايير (ضمانات) يجب ان تراعى من قبل المشرع وهي بصدد تنظيمه للاجراءات الخاصة بكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بمعناها الواسع ، ، لذلك نحاول ان نفصل في تلك الضمانات في الفروع الآتية :
الفرع الاول / الحيادية والمساواة بين المرشحين:

الحيادية والمساواة بين المرشحين تتضمن ثلاثة جوانب رئيسية ، وهي:

أولاً / وجود جهة مختصة تقوم بإدارة الانتخابات والإشراف عليها.

ثانياً / الحياد القانوني والسياسي للسلطات الإدارية وعدم تدخلها في سير الحملات الانتخابية ونتائجها لصالح قائمة أو شخص أو فئة معينة على حساب القوائم والأشخاص والفئات الأخرى وكذلك المساواة بين المرشحين في الدعاية الانتخابية والتمويل لها.

ثالثاً / المراجعة القضائية لعملية الاقتراع وفرز الأصوات لضمان ثقة الكيانات والناخبين بالعملية⁽²⁰⁾.

الفرع الثاني / الدقة في تدقيق اسماء الناخبين والعدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية:

أولاً : الدقة في تدقيق قائمة الناخبين :

(18) نقلاً عن : د. عفيفي كامل عفيفي ، الانتخابات النيابية و ضماناتها الدستورية و القانونية ، منشأة المعارف الاسكندرية ، بلا سنة طبع ، ص104.

للمزيد من التفصيل حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات راجع: د. السيد احمد محمد مرجان ، 19 المصدر السابق ، ص175 وما بعدها .

(20) سرهنك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص151. عمر جمعة عمران ، مصدر سبق ذكره ، ص3. ياسين

محمود عبا بكر ، مصدر سبق ذكره ، ص27-28. د. محمد زين الدين ، جدلية الديمقراطية والانتخابات: قراءة دستورية

سياسية في المنظومة الانتخابية ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، العدد الثاني ، السنة (33) ، يونيو 2009 ،

ص352-354. صالح حسين علي العبدالله ، الانتخاب كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة ، دار الكتب القانونية ، القاهرة،

2011 ، ص261. أحمد الدين وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص67. عبدالفتاح ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص-76

77. د. جابر جاد نصار ، نظام الاستفتاء الشعبي ، دراسة قانونية ، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة

، 1992، ص443. د. داود عبدالرزاق الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، المصدر السابق ، ص540 . د. عفيفي

كامل عفيفي ، الانتخابات البرلمانية و ضماناتها الدستورية و القانونية، المصدر السابق، ص2002. د. محمد الذهبي ،

المصدر السابق ، ص77. د. عفيفي كامل عفيفي ، المصدر السابق ، ص1007 وما بعدها. د. عبدالإله شحاتة الشقاني ،

مبدأ الاشراف القضائي على الاقتراع العام للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية ، المصدر السابق ، ص19. د. داود

عبدالرزاق الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، المصدر السابق ، ص600.

ان اعداد قائمة الناخبين هي مرحلة في غاية الأهمية قبل مرحلة التصويت ، ففي هذه المرحلة يتم قيد الناخبين في جداول ويتم أيضاً جمع مجموعة من المعلومات الضرورية حول كل ناخب مثل (السن ورقم البطاقات الشخصية .. الخ) وعادة ما يستفاد من المعلومات المتوفرة لدى دوائر الاحوال المدنية والجنسية لتثبيت هوية الناخب في كل دولة⁽²¹⁾ .
تعتبر هذه المرحلة من اهم واخطر مراحل العملية الانتخابية بالرغم من كونها من المراحل التمهيديّة لعملية الانتخاب ، وذلك نظراً لأن من شأن هذه المرحلة تحديد من لهم الحق في المشاركة في الانتخابات او بالاحرى تحديد هيئة الناخبين في الدولة والتي يمارس افرادها – دون غيرهم- الحقوق السياسية فيها و المتصلة بالترشيح والتصويت في الانتخابات السياسية ومن ثم فهم الذين يعبرون عن ارادة السلطة التأسيسية في الدولة⁽²²⁾.
وعلى هذا الأساس يعد سجل الناخبين العمود الفقري لأي عملية انتخابية حرة ونزيهة ، لذا فإن عملية تحديثه وتنقيحه بشكل مستمر أمر في غاية الأهمية⁽²³⁾.

ثانياً : العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية:
من الأمور المستقرة في غالبية الدساتير وكذلك لدى الفقه الدستوري تتمثل بحتمية تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية ، وذلك لما يمثله هذا التقسيم من اهمية بالنسبة لعملية انتخاب اعضاء المجالس النيابية سواء اجريت الانتخابات بمقتضى نظام الانتخاب الفردي او نظام الانتخاب بالقائمة .

وان تقسيم الدولة الى دوائر لاتخرج عن كونها عملية يكون المقصود منها تعين حدود لكل منطقة جغرافية او ادارية داخل اقليم الدولة بصورة واضحة ، حتى يتسنى ان تمثل كافة قطاعات السكان في الدولة في المجالس النيابية بعدد من النواب يتناسب مع القوة التصويتية لكل منطقة ، وبالتالي تأتي إرادة الناخبين معبرة عن الإرادة العامة للأمة⁽²⁴⁾ .
والملاحظ يمكن له أن يرى بدون عناء بأن عملية تقسيم الدولة الى دوائر لاتشكل في حد ذاتها ضماناً لنزاهة الاجراءات الانتخابية و جديتها و العبرة ليست بالتقسيم وانما بعدالة التقسيم ، وهذا يعني ان لا يكون الغرض من هذا التقسيم الانتقاص من اصوات اية مجموعة سكانية او مناطق معينة او اسقاط اصوات كلية ، بعبارة اخرى يجب على سلطات الدولة المختصة ان تتوخى تحقيق مبدأ العدالة في التمثيل والذي يتأتى بتمكين كافة قاطني الوحدات الادارية او اقليم جغرافي من ان يمثلوا في المجالس النيابية تمثيلاً يتناسب مع احجامهم الفعلية ، وهو الامر الذي يوجب من ناحية اخرى ضرورة ان تمثل القطاعات السكانية المتقاربة من حيث الحجم بعدد متساوي من المقاعد النيابية وان من شأن الخروج عن تلك المبادئ ما يمثل اجحافاً بها و خروجاً على مبادئ العدالة التي يجب ان تسود عملية التقسيم⁽²⁵⁾ .
الفرع الثالث: التمسك بمبدأ الاقتراع العام دون المقيد

من الأمور المسلمة بها هي ان الدول الديمقراطية اتجهت عقب الحرب العالمية الاولى نحو الاخذ بالاقتراع العام دون المقيد، لأنه يسمح بأشراك أكبر عدد من المواطنين في ممارسة حق التصويت فضلاً عن انه يضمن مساواة جميع المواطنين في الحياة السياسية⁽²⁶⁾.

واخيراً من قراءة النصوص الدستورية الواردة بشأن ضمانات الاقتراع العام يربط الاقتراع العام بعدة خصائص اقرت بضرورتها لكفالة فاعلية هذه الضمانة وتتمثل هذه الخصائص في :

1- ضرورة ان يكون الاقتراع متساوياً ، المساواة في التصويت يقصد بها مساواة الناخبين في النصيب الانتخابي ، فالقاعدة المتبعة في التشريعات الانتخابية الحديثة صوت واحد لشخص واحد⁽²⁷⁾.

2- ضرورة ان يكون الاقتراع عاماً، والعمومية في التصويت تعني حق كل المواطنين البالغين المسجلين في التصويت دون تمييز وعدم تقييد ممارسة حق الانتخاب بأي قيد يتناقض مع مبدأ الاقتراع العام ، كشرط النصاب المالي أو الكفاية العلمية ، وهذا يضمن مجال المشاركة السياسية لعدد أكبر من المواطنين في العملية السياسية ،

(21) راجع في ذلك: فيان مجيد فرج ، انظمة الانتخابات و مبادئ التصويت ، ط2 ، مطبعة بينايب ، 2010 ، ص77.
د. محمد فرغلي محمد علي ، نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه ، دار النهضة 22 العربية ، 1998، ص480.

سيروان حامد أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص23.73

(24) راجع في ذلك: د.عفيفي كامل عفيفي ، المصدر السابق ، ص770.

(25) د.عفيفي كامل عفيفي ، المصدر السابق ، ص771.

د.محمد فرغلي محمد علي ، المصدر السابق ، ص143. د. سعاد الشراوي و د. عبدالله ناصف ، نظم الانتخابات²⁶
في العالم و مصر ، دار النهضة العربية ، ط2، 1994 ، ص438. د.منصور محمد محمد الواسعي ، المصدر السابق ، ص143.

(27) د.سرهنگ حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص158-159. أحمد الدين وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص69.

ولا يمنع وضع شروط تنظيمية لا تتناقض مع مبدأ الإقتراع العام ، مثلأ السن القانوني أو الجنسية أو العجز العقلي⁽²⁸⁾.

3- ضرورة ان يكون الاقتراع سرياً ، السرية في التصويت تعني قيام الناخب بالإدلاء بصوته دون أن يعلم أحد بالموقف الذي اتخذه في جو من الحرية الكاملة وبعيداً عن الأنظار ودون أية تدخل من قبل اللجنة المشرفة على الإنتخابات أو أية أشكال من القسر أو الإغراء⁽²⁹⁾.

4- ضرورة ان يكون الاقتراع العام شخصياً ، الشخصية في التصويت تعني أن الإدلاء بالصوت يجب أن يكون من قبل الناخب الذي تتوفر فيه صفة الناخب بنفسه ، فالحكم المقرر وفقاً للمعيار لا نيابة في التصويت ، غير أنه من الجائز الإستعانة بأشخاص بناءً على رغبة الناخب وبموافقة اللجنة المشرفة على المركز الإنتخابي المعين ، وذلك بأن يملي له ورقة الإقتراع ، وذلك لمن لا يستطيع القراءة والكتابة أو العجزة أو المرضى والراقدين في المستشفيات⁽³⁰⁾.

5- أن يكون التصويت إختيارياً ، وتقصد بالإختيارية في التصويت اعطاء الحرية للناخب في استعمال حقه في المشاركة في الإنتخابات أو عدم المشاركة ، وهي احدى النتائج المترتبة عن كون الإنتخاب حقاً وليس واجباً أو وظيفة اجتماعية⁽³¹⁾.

الفرع الرابع / الإلتزام بدورية الإنتخابات:

دورية الانتخابات تعني اجراء الإنتخابات بصورة دورية في موعدها القانوني المقرر بشكل منتظم بغية التجديد المستمر للإرادة الشعبية التي هي الأساس لإضفاء الشرعية على الحاكمين في أي بلد وضمن عدم استبدادهم وتفردهم بالسلطة⁽³²⁾.

الفرع الخامس / كفالة حق الطعن في صحة الاجراءات الإنتخابية:

ان لكفالة حق الطعن في الاجراءات الإنتخابية سواء كانت سابقة او لاحقة لعملية التصويت اهمية فائقة في الوقت الراهن ، اذ ان تنظيمه على نحو دقيق يؤدي بلا ادنى شك الى اضافة اكبر قدر ممكن من الجدية و النزاهة على العملية الإنتخابية ، ولذلك يتعين ان يكفل المشرع الحق في الطعن في اجراءات الإنتخابات او نتائجها على نحو يؤدي في نهاية المطاف الى القضاء ببطلان ماقد يكتنف العملية الإنتخابية بمراحلها المختلفة من اجراءات لاتتسم بالمشروعية وتجافي العدل و الأنصاف⁽³³⁾.

يقصد بالطعون الإنتخابية المنازعات التي تدور حول الاجراءات و النتائج الإنتخابية ، فتلك الاجراءات او النتائج يمكن ان تثير منازعات اذا ما ادعى احد بعدم سلامتها بما يصبح معه انتخاب المرشحين محل نزاع كأن ينازع فرد او اكثر في الاجراءات السابقة على عملية الإنتخابات او في عملية الإنتخابات ذاتها و فرز الاصوات وإعلان النتائج ، كالتزوير في جداول الإنتخابات او احتوائها على بيانات غير صحيحة ، كتصويت المتوفين ، عدم دقة الجداول الإنتخابية ، وانتحال شخصية الغير في التصويت ، عدم توافر الشروط المطلوبة للترشيح ، فهذا هو المعنى الاصطلاحي للطعن الإنتخابي⁽³⁴⁾.

(28)سرهناك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص156-157.أحمد الدين وآخرون ، مصدر سبق ذكره ،

ص68.د.د. طلال عمر رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص287.عبدالفتاح ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص75.

(29)سرهناك حميد البرزنجي ، المعايير الأساسية لنزاهة الانتخابات ، مصدر سبق ذكره ، ص154.عبدو سعد و علي مقلد

و عصام نعمة إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص106.أحمد الدين وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص70-71.

(30).د.سرهناك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص158.

(31).د.سرهناك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص160.عبدو سعد و علي مقلد و عصام نعمة إسماعيل ، مصدر

سبق ذكره ، ص102.

(32)للتفصيل:سيروان حامد أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص75-78.سرهناك حميد البرزنجي ، المعايير الأساسية لنزاهة

الانتخابات ، مصدر سبق ذكره ، ص150-152. ياسين محمود عبا بكر ، مصدر سبق ذكره ، ص150-152.أحمد

الدين وآخرون ، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي

أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص66.عبدالفتاح

ماضي ، مصدر سبق ذكره ، ص79.

(33) راجع في ذلك: د. عفيفي كامل عفيفي ، المصدر السابق ، ص114.

(34) راجع بذلك : د. حمدي علي عمر ، الانتخابات البرلمانية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001 ، ص203.

يعرف (د.عفيف كامل عفيفي) في كتابه الموسوم (الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية) الجرائم الانتخابية بكونها: " الفعل أو الإمتناع الذي من شأنه التأثير على حسن سير ونزاهة العملية الانتخابية"⁽³⁵⁾.

المبحث الثالث تقييم الانتخابات البرلمانية في الإقليم

في سبيل تقييم الدورات الأربع للانتخابات البرلمانية التي أجريت في الإقليم خلال المدة (1992-2013) ، يمكننا رصد النقاط الإيجابية والسلبية فيها ، وذلك في مطلبين:
المطلب الأول: مقومات الانتخابات البرلمانية في الإقليم
المطلب الثاني: معوقات الانتخابات البرلمانية في الإقليم

المطلب الأول مقومات الانتخابات البرلمانية في الإقليم

جرى في الإقليم إيلاء الإهتمام بالانتخابات (البرلمانية) وبدورها ، ويمكننا رصد مجموعة من النقاط والجوانب الإيجابية فيها ، نبيها على النحو الآتي:
الفرع الأول / حرية تكوين الأحزاب السياسية مع ضمان مبدأ التنافسية والبدائل الانتخابية:
المجتمع الكوردستاني ، شأنه شأن الكثير من المجتمعات الأخرى ، مجتمع يتصف بتنوع واختلاف تكويناته الإجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك الدينية والمذهبية، وهذا ما انعكس على واقع التكوين السياسي فيه ، ونقصد بذلك واقع الأحزاب والجمعيات السياسية الكوردستانية⁽³⁶⁾ ، ولأسيما في مرحلة ما بعد انتفاضة آذار 1991 وانبثاق جو من الحرية لعملها وخصوصاً بعد صدور قانون الأحزاب في كوردستان المرقم (17) لسنة 1993 والذي نظم تشكيل الأحزاب وسير عملها في الإقليم.
وكان صدور القانون في وقته ضرورياً لتنظيم العمل الحزبي والحياة الحزبية في الإقليم ، حيث أقر القانون حق التعددية الحزبية وكفل حرية الأحزاب السياسية من حيث تأسيسها أو من حيث الإنتساب إليها أو من حيث ممارستها لنشاطها السياسي⁽³⁷⁾.
وقد بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات (القومية واليسارية والإسلامية والمسيحية) التي حصلت على إجازة العمل الحزبي بموجب قانون الأحزاب حتى الآن (38) حزباً وتنظيماً سياسياً كوردستانياً ، إضافة إلى منح الإجازة لثلاثة أحزاب (عراقية) أخرى بفتح فرع لها في الإقليم⁽³⁸⁾.
وتحقق في الدورات الانتخابية الأربع (نسبياً) مبدأ التنافسية ووجود البدائل أمام الناخب الكوردستاني ، حيث تنافست في الدورة الأولى (11) قائمة انتخابية على الفوز بمقاعد البرلمان ، وفي الدورة الثانية دخلت المنافسة (13) قائمة انتخابية حلبة المنافسة ، وفي الدورة الثالثة فقد تميزت بمشاركة (24) قائمة ، أما الدورة الرابعة فقد شاركت فيها (31) قائمة انتخابية ، سنوضحها على الشكل الآتي:
جرت الجولة الأولي في 19 أيار 1992 التي عدت حدثاً غير مسبوق لم يشهده الإقليم خصوصاً والعراق عموماً مثله من قبل ، إذ تم بموجبها فتح أول نافذة حقيقية للتحوّل الديمقراطي في الإقليم ، وتبني قواعدها ونشر مبادئها وفكرها كوسيلة

(35)نقلأ عن: ريبين أبوبكر عمر ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية: دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير في القانون ، كلية القانون ، جامعة السليمانية ، 2007 ، ص45.

(36)للتفصيل حول تأريخ ظهور الجمعيات والأحزاب السياسية الكوردستانية ، وعوامل ظهورها ، وأهم الأحزاب والتكوينات السياسية المعاصرة في الإقليم ، ينظر: محمد صابر كريم، مصدر سبق ذكره ، ص105-56.

(37)للتفصيل: د.نجدت صبري ناكري، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية في إقليم كوردستان العراق: دراسة تحليلية ، مجلة تفرزوو ، إتحاد حقوقي كوردستان ، أربيل ، العدد (25) ، (تموز ، آب ، أيلول) 2005 ، ص252-257.

(38)وزارة الداخلية ، المديرية العامة للداخلية ، مديرية الجمعيات والأحزاب السياسية ، بيانات غير منشورة ، أربيل ، 2013.

سلمية لتوجيه الحراك السياسي بين جميع الأطراف المساهمة في العملية السياسية في كردستان ، خلافاً لباقي أجزاء العراق في ذلك الحين⁽³⁹⁾.

وقد شاركت سبع قوائم إنتخابية في التنافس على مائة مقعد للبرلمان ، وهي: قوائم الحزب الديمقراطي الكردستاني، إئتلاف الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادحي كردستان، وإئتلاف الحزب الاشتراكي وحزب الإستقلال (باسوك)، والقائمة الإسلامية، والديمقراطيون المستقلون، والحزب الشيوعي العراقي، وأخيراً حزب الشعب الديمقراطي⁽⁴⁰⁾.

ووفقاً لنتائج الإنتخابات، اجتازت قائمتا كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والإئتلاف المشترك للإتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادحي كردستان حاجز (7%) للحصول على مقاعد في البرلمان ، ولم تتمكن بقية القوائم من الفوز بأي مقعد لعدم قدرتها بلوغ تلك النسبة*، وعلى هذا الأساس بقيت مجموعة كبيرة من الأحزاب الصغيرة خارج البرلمان الكردستاني، إضافة إلى الأحزاب الأخرى التي لم تشارك أصلاً في الإنتخابات. [ينظر الجدول رقم (1)]

الجدول رقم (1)

يبين أسماء القوائم والكيانات الفائزة في الدورة الأولى للإنتخابات البرلمانية وعدد أصواتها والمقاعد التي حصلت عليها

عدد المقاعد	النسبة المئوية للأصوات	عدد الأصوات	أسم القائمة أو الكيان
51	45.271	437,889	الحزب الديمقراطي الكردستاني
49	43.819	423,833	قائمة الأتحاد الوطني الكردستاني وحزب كادحي كردستان

المصدر: الموقع الرسمي لبرلمان كردستان ، متاح على الرابط الآتي: تاريخ الزيارة (2013-1-30)

<http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx?page=sitecontents&c=Parliament-History1992>

وجرت انتخابات الدورة الثانية ، بعد مرور نحو 13 عاماً على إنتخابات الدورة الأولى ، وذلك بتاريخ 30 كانون الثاني 2005 ، حيث جاءت تزامناً مع إنتخابات كل من الجمعية الوطنية العراقية ومجالس المحافظات، وكان ذلك (أي إجراء الإنتخابات) حدثاً مهماً وضرورياً في إقليم كردستان بسبب تجاوز برلمان الإقليم المدة القانونية له⁽⁴¹⁾.

(39) بتدران ئهحمده حبيب ، ههلباردنه كانى كردستان (19 ئايار 1992): بهلطة ودهستهاويد ، ضاخانهى وقرارتى

بدران أحمد حبيب ، انتخابات كردستان (19 آيار 1992) ، الدلائل والنتائج ، أبريل [رؤشبيرى ، ههولير ، 1998 ، لا 6. ياسين محمود عباكر ، دور الإنتخابات البرلمانية في التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003 ، رسالة]، 1998 ، ص 6

ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، أبريل ، 2011 ، ص 84.

(40) فريق من ثلاث منظمات مستقلة غير حكومية ، إنتخابات كردستان العراق في 19 مايس 1992 تجربة ديمقراطية،

مكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكردستاني ، أبريل ، دراسة رقم (27) ، بدون سنة الطبع ،

ص 49-52.

تم توزيع الأصوات التي أعطيت على القوائم غير الفائزة على القائمتين الفائزتين ، حيث أصبحت النتائج النهائية *

(%) والقائمة المشتركة للإتحاد الوطني الكردستاني وحزب 50,8 للأصوات: قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني)

الكادحين (49.2%) ، وبذلك كان نصيب قائمة الحزب الديمقراطي (51) مقعداً و (49) مقعداً لقائمة الإتحاد الوطني ،

ولكن تنازل الحزب الديمقراطي عن مقعد واحد لصالح قائمة الإتحاد الوطني بموجب اتفاق ثنائي لكي تنقسم المقاعد

بالتساوي ، في ذلك: مايكل ميدوكروفت و مارتن لون ، تقرير من جمعية الإصلاحات الإنتخابية حول انتخابات الدورة

الأولى للمجلس الوطني الكردستاني ، مكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكردستاني ، أبريل ، دراسة

رقم (28) ، بدون سنة الطبع ، ص 37. بتدران ئهحمده حبيب ، سقرضاوى ئيشوو ، لا 9-5.

(41) ياسين محمود عباكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 84.

وتمكنت ثلاث قوائم فقط من مجموع 13 قائمة من الحصول على مقاعد البرلمان ال(111) *، وهي كل من: القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية**، والجماعة الاسلامية في كردستان العراق، وحزب كادحي كردستان والمستقلين ، [ينظر الجدول رقم (2)].

الجدول رقم (2)

يبين أسماء القوائم والكيانات الفائزة في الدورة الثانية للإنتخابات البرلمانية وعدد أصواتها والمقاعد التي حصلت عليها

عدد المقاعد	النسبة المئوية للأصوات	عدد الأصوات	أسم القائمة أو الكيان
104	89.55	1,570,663	القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية
6	4.86	85,237	الجماعة الاسلامية في كردستان العراق
1	1.17	20,585	قائمة الكادحين والمستقلين

المصدر: الموقع الرسمي لبرلمان كردستان ، متاح على الرابط الآتي: تاريخ الزيارة (2013-1-30)

<http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx?page=sitecontents&c=Parliament-History2005>

وجرت انتخابات الدورة الثالثة في 25 تموز 2009 *، حيث تمكنت (5) قوائم فقط من الفوز بالمقاعد للتنافس على (100) مقعداً برلمانياً. [ينظر الجدول رقم (3)]
ومن أبرز القوائم المشاركة فيها : القائمة الكردستانية، وهي تحالف قادها الحزبان الرئيسيان (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد القومي الكردي)، أعقبتهما قائمة التغيير التي أسسها السيد (نوشيروان مصطفى)**،

جرت خلال هذه الدورة زيادة عدد مقاعد البرلمان من (105) إلى (111) مقعداً ، وذلك بموجب المادة (1) من قانون * التعديل الثالث لقانون انتخاب المجلس الوطني المرقم (1) لسنة 1992 المعدل (قانون رقم 47 لسنة 2004).

ضمت القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية (15) حزباً ومكوناً ، وهي: الحزب الديمقراطي الكردستاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني ، والاتحاد الاسلامي الكردستاني، والحزب الشيوعي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني ، والاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني ، والأحزاب والمكونات التركمانية والأشورية . الكلدانية . السريانية والأرمنية ، في ذلك الموقع الرسمي لبرلمان الإقليم ، متاح على الرابط الآتي: (2013-1-30)

<http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx?page=sitecontents&c=Parliament-History2005>

جرى خلال تلك الانتخابات أول انتخاب مباشر لمنصب رئيس الإقليم ، الذي تنافس عليه خمسة مرشحين ، وفاز فيها * السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ومرشح القائمة الكردستانية ، حيث حصل على نحو (70%) من اصوات الناخبين ، في ذلك: ياسين محمود عباكر ، مصدر سبق ذكره ، ص87.

بدأ هذا التيار بالإعلان عن نفسه ، في ربيع عام 2009 ، تحت إسم حركة سياسية جديدة وأطلق على نفسها إسم ** (حركة التغيير) ، وشاركت في انتخابات الدورة الثالثة للبرلمان تحت اسم (قائمة التغيير) وتم منح إجازة التأسيس للحركة (كحزب سياسي) في 31 / 5 / 2010 من قبل وزارة الداخلية بموجب قانون الأحزاب النافذ في الإقليم ، حيث كانت في السابق عبارة عن تيار أصلاحي ، داخل الإتحاد الوطني الكردستاني ، يقوده السيد (نوشيروان مصطفى) القيادي البارز في الإتحاد الوطني وأحد أبرز مؤسسيه ، وقد انشق عن الإتحاد برفقة عدد كبير من قادة الإتحاد وكوادره بعدما لم يتمكن من تنفيذ برامجها الأصلحية داخل الإتحاد ، فيشكل حركة مدنية جديدة تقوم على فلسفة وبرنامج سياسي جديد ، يذكر أن هذا التيار ليس الرافد الوحيد للحركة ، بل استغادت الحركة أيضاً من الحراك المدني والثقافي والإجتماعي والسياسي الساعي إلى الإصلاح والتغيير في الإقليم ، في ذلك: نوشيروان مستنفا ، طوران لكويتوة طهيشنة كوي ، ضاخانةى زقرطهتة ، نوشيروان مصطفى ، التغيير من أين وصل إلى أين ، مطبعة زركن ، السليمانية ، [سليمانى] ، 2009 ، لا91-47.

وبعد هاقائمة الخدمات والإصلاح، وهي تحالف ضم أربعة أحزاب كردستانية، هي: الاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية في كردستان والحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب كادحي كردستان جناح السيد (قادر عزيز)***، وأخيراً قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية، التي ضمت سبعة أحزاب وقوى يسارية متقاربة فيما بينها، هي: الحزب الشيوعي الكردستاني، وحزب كادحي كردستان جناح السيد (بلين عبد الله)، وحركة دعاة الديمقراطية، وحزب العمل المستقل الكردستاني، وحزب حرية كردستان، والحزب الوطني الكردستاني، الحركة الديمقراطية لشعب كردستان(42).

الجدول رقم (3)

يبين أسماء القوائم والكيانات الفائزة في الدورة الثالثة للإنتخابات البرلمانية وعدد أصواتها والمقاعد التي حصلت عليها

عدد المقاعد	النسبة المئوية للأصوات	عدد الأصوات	اسم القائمة أو الكيان
59	57.37	1,076,370	القائمة الكردستانية
25*	23.72	445,024	قائمة التغيير
13	12.84	240,842	قائمة الخدمات والإصلاح
2	1.45	27,147	الحركة الإسلامية في كردستان- العراق
1	0.80	15,028	قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية

المصدر:
من إعداد
الباحث
بالإعتماد
على /
الموقع
الرسمي
لبرلمان
كوردستا
ن ، متاح

على الرابط الآتي: تاريخ الزيارة (2013-1-30)

<http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx?page=sitecontents&c=Parliament-History2009>

وجرت انتخابات الدورة الرابعة في 21 أيلول 2009 ، حيث تمكنت (9) قوائم فقط من الفوز بالمقاعد للتنافس على (100) مقعداً برلمانياً. [ينظر الجدول رقم (4)]

الجدول رقم (4)

يبين أسماء القوائم والكيانات الفائزة في الدورة الرابعة للإنتخابات البرلمانية وعدد أصواتها والمقاعد التي حصلت عليها

عدد المقاعد	عدد الأصوات	اسم القائمة أو الكيان
38	747.984	الحزب الديمقراطي الكردستاني
24	476.736	حركة التغيير
18	350.500	الإتحاد الوطني الكردستاني

التعليمات الأساسية [ريتمائية بنهرةتيةكانى بزوتنهوى طوران ، بى شويى ضاى ، 2013 ، لا70].2009 ، ص47-91 [حركة التغيير ، بدون مكان الطبع ، 2013 ، ص70

حصل انشقاق داخل القيادة السياسية لهذا الحزب (عام 2010) حيث قامت مجموعة من أعضاء المكتب السياسي *** بطلب إعفاء سكرتير الحزب السيد (قادر عزيز) من مهامه وشكلوا قيادة سياسية جديدة ، حيث تم انتخاب السيد (بلين عبد الله) سكرتيراً عاماً للحزب ، ولم يرض السكرتير السابق بهذا الإجراء وقام برفع دعوى قضائية على المنشقين عنه، واتخذت محكمة التمييز في الإقليم قراراً قطعياً ببطلان الدعوى الذي تقدم به السيد (قادر عزيز) وأصبح المكتب السياسي الجديد ممثلاً رسمياً لحزب كادحي كردستان ، لذلك اضطر السيد (قادر عزيز) إلى التخلي عن اسم الحزب وتأسيس حزب جديد باسم (حزب مستقبل كردستان) ، في ذلك: ياسين محمود عبايكر ، مصدر سبق ذكره ، ص87.

(42) ياسين محمود عبايكر ، المصدر نفسه] ، ص87-86.

جدير بالذكر أنه ، وبعد حوالي سنتين من بدأ الدورة الثالثة ، انسحب من كتلة التغيير عضوان وأصبح عدد مقاعد الكتلة * (23) مقعداً.

10	186.741	الإتحاد الإسلامي الكوردستاني
6	118.574	الجماعة الإسلامية في كوردستان
1	21.834	الحركة الإسلامية في كوردستان
1	12.501	الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني
1	12.392	الحزب الشيوعي الكوردستاني (قائمة الحرية)
1	8.681	الاتجاه الثالث

المصدر: طؤظارى كليل ، ذمارة (59) ، نشرىنى يةكتم 2013 ، لا2-3. [مجلة كليل ، العدد (59) ، تشرين الأول 2013 ، ص2-3]

الفرع الثاني / تقبل النتائج الانتخابية:

في الدورة الأولى وقعت قادة الجبهة الكوردستانية على اتفاق سمي ب(وثيقة العهد الكوردي المقدس) بتاريخ 15 أيار 1992 ، كانت بمثابة قواعد السلوك الانتخابي التي نصت على ضرورة التزام الجميع بنتائج الانتخابات وتقبلها⁽⁴³⁾. وفي الدورات الثلاث اللاحقة تم تقبل النتائج كما أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، على الرغم من وجود إختلافات في الرؤى والتوجهات بين القوائم الانتخابية والكيانات السياسية حول النتائج المعلنة. الفرع الثالث / الإلتزام بدورية الانتخابات:

على الرغم من تجاوز المدة القانونية المقررة للدورة الأولى للانتخابات ، فإنه يبدو أن الإقليم يتجه إلى تنظيم الانتخابات البرلمانية بشكل دوري ، حيث جرت انتخابات الدورتين الثالثة والرابعة في موعدهما (تقريباً). الفرع الرابع / الحيادية والمساواة بين المرشحين: وعند التأكد في مدى مراعات القوانين النافذة مع تلك الجوانب التي تطرقنا إليها في المبحث الثاني ، فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية في الإقليم ، نجد أنه:

الحيادية والمساواة بين المرشحين:

أولاً / فيما يخص الجانب الأول (وجود جهة مختصة تقوم بإدارة الانتخابات والإشراف عليها):

- 1- شكلت في الدورة الأولى ، وبقرار من الجبهة الكوردستانية ، هيئة عليا للإشراف على الانتخابات برئاسة قاض وعضوية مدعي عام وممثلين عن الجبهة وممثل عن الإدارة⁽⁴⁴⁾.
- 2- وقد أشرفت مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة، على تنظيم وتنفيذ انتخابات الدورة الثانية التي جرت في 30 كانون الثاني 2005 ، وكانت هيئة مختصة تشكلت بقرار من قبل (سلطة الائتلاف المؤقتة) *، بموجب الأمر رقم 92 في 31 أيار 2004⁽⁴⁵⁾.

(43) سرهنك حميد البرزنجي ، إنتخابات إقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة ، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر ، أربيل ، 2002 ، ص322.

(44) المادة (6) من قانون انتخاب برلمان كوردستان المشار إليه سابقاً.

هي أول إدارة مدنية تشكلت في العراق بعد الإطاحة بالنظام العراقي في نيسان 2003 ، برئاسة الدبلوماسي الأمريكي (بول* بريمر) ، وبالإستناد إلى قرار مجلس الأمن المرقم (1483) الصادر في (22 / 5 / 2003) ، وقد حكمت العراق نحو (14) شهراً لينتهي دورها في (28 / 6 / 2004) وسلمت السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، في ذلك: مريوان حملا درويش صالح ، اشكالية بناء المؤسسات السياسية الدستورية في العراق بعد (9 / نيسان / 2003) ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية ، 2013 ، ص7-11.

3- وأشرفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على انتخابات الدورتين الثالثة والرابعة ، وهي هيئة مهنية مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب بموجب الدستور العراقي (46) ، ونظم عمل ومهام الهيئة ، قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق المرقم (11) لسنة 2007 الصادر من مجلس النواب العراقي. ثانياً / وفيما يخص الجانب الثاني(الحيد القانوني والسياسي للسلطات الإدارية والمساواة بين المرشحين في الدعاية الانتخابية والتمويل لها):

1- فيما يتعلق بحيادية السلطات الإدارية ، نجد أن القانون قد منع استخدام الأبنية الحكومية وكافة مواقع العمل والوظيفة للعمل الحزبي أو الدعاية الانتخابية ، وحظر على موظفي دوائر الإقليم والسلطات المحلية استغلال نفوذهم الوظيفي أو موارد الإقليم أو وسائلها أو أجهزتها لصالح قوائمهم أو أي مرشح ، بما في ذلك قوى الأمن الداخلي وقوات البيشمركة ، للدعاية الانتخابية أو التأثير على الناخبين(47) ، ومنع القانون رؤساء الوحدات الإدارية وضباط قوى الأمن الداخلي من ترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان ما لم يستقيلوا من وظائفهم(48) 2- ولضمان المساواة بين المرشحين في الدعاية الانتخابية والتمويل لها ، فقد كلف المشرع الكوردستاني الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمهمة ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين القوائم المتنافسة في الدعاية الانتخابية(49) ، ومنع القانون الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو الوقف أو الدعم الخارجي(50). ثالثاً / أما فيما يخص الجانب الثالث(المراجعة القضائية لعملية الإقتراع وفرز الأصوات لضمان ثقة الكيانات والناخبين بالعملية):

جاء في قانون التعديل الرابع لقانون انتخاب برلمان كوردستان نص يقضي بأن: "تشكل هيئة قضائية في محكمة تميز إقليم كوردستان العراق من ثلاثة قضاة غير متفرغين للنظر في الطعون المحالة إليها من قبل هيئة الانتخابات أو الأفراد أو الكيانات المتضررة من جراء قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتكون قراراتها باتة(51)". الفرع الخامس / الرقابة على الانتخابات:

فعلى سبيل المثال تم إجراء إنتخابات الدورة الأولى وسط مراقبة دولية من جمعيات وفرق متخصصة ومهتمة بشؤون الديمقراطية والانتخابات (محلية وعراقية ودولية)، وقد أوضحت في تقاريرها بشأن الانتخابات المذكورة بأنها كانت تجربة ناجحة إلى حد بعيد(52).

وقد أجريت انتخابات الدورة الرابعة بحضور مئات المراقبين من ممثلي الدول و منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام ، بالإضافة إلى الالاف من مراقبي الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات ، فمثلاً شكلت ثلاث منظمات مجتمع مدني شبكة رقابية ضمت (628) شخصاً وزعت على المراكز الانتخابية في محافظات الإقليم(53). الفرع السادس / النظام الانتخابي المعتمد:

الأنظمة الانتخابية عبارة عن السبل التي بموجبها يعبر الناخب عن رأيه باختيار ممثليه ، فهي الطريقة التي يترجم بها عدد الأصوات في الانتخابات إلى مقاعد في المؤسسات المنتخبة(54).

(45) منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (3984) في 2004/6/1.

(46) ينظر المادة (102) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

(47) الفقرة (رابعاً) من المادة (2) من قانون التعديل الخامس لقانون انتخاب المجلس الوطني (برلمان كوردستان) المشار إليه سابقاً.

(48) المادة (4) الفقرة (3) من قانون انتخاب برلمان كوردستان المشار إليه سابقاً.

(49) المادة (12) من قانون التعديل الثالث لقانون انتخاب برلمان كوردستان المرقم (1) لسنة 1992 المعدل (قانون رقم 47 لسنة 2004).

(50) قانون التعديل الخامس لقانون انتخاب برلمان كوردستان المرقم (1) لسنة 1992 المعدل (قانون رقم 5 لسنة 2009).

(51) الفقرة (رابعاً) من المادة السادسة (مكررة) من قانون التعديل الرابع لقانون انتخاب برلمان كوردستان المرقم (1) لسنة 1992 المعدل (قانون رقم 2 لسنة 2009).

(52) عبدالرحمن سليمان الزبياري ، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 417-415.

(53) نص تقرير الشبكة حول كيفية سير العملية متاح على الرابط الآتي: تاريخ الزيارة (25 / 9 / 2013)

<http://xendan.org/dreja.aspx?hewal&jmara=70870&Jor=1>

(54) سرهنك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 135-136.

اعتمد المشرع الكوردستاني على نظام الإنتخاب المباشر بالنظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة* في الانتخابات البرلمانية (55) ، ففما يتعلق بالأخذ بالأسلوب المباشر يمثل نقطة ايجابية لكونه أكثر تلاعماً وانسجاماً مع مبدأ السيادة الشعبية ، وقد يساهم في تحقيق الصالح العام وإذكاء الروح الوطنية لدى عامة المواطنين(56).
أما فيما يتعلق بنظام التمثيل النسبي** ، فيمكن القول بأنه كقاعدة للتمثيل النيابي يتلاءم الى حد كبير مع وضع الإقليم نظراً للإيجابيات الكثيرة التي يتمتع بها ذلك النظام، ولاسيما بعدما تم إلغاء نظام الحاجز (7%) ، الذي منع الأحزاب الصغيرة من الوصول إلى البرلمان ، عدا حزب كادحي كوردستان الذي تحالف مع الإتحاد الوطني الكوردستاني في قائمة واحدة.
الفرع السابع / تمثيل المكونات القومية والدينية:

أن هناك بعض المكونات القومية التي تعيش مع الكورد في الإقليم* وقد عازمت السلطات ضمان تمثيلهم في البرلمان ، ففي الدورة الأولى للإنتخابات قررت قيادة الجبهة الكوردستانية إضافة (5) مقاعد للمكون الكلدوآشوريين والأرمن والسريان (المسيحي) بكافة طوائفها على أن يجري انتخابهم من قبل أبناء شعبهم في دوائر انتخابية خاصة بهم بما ينسجم مع قانون الإنتخابات(57) ، ولم تشارك في تلك الدورة الأحزاب التركمانية**.
وفيما بعد خصص المشرع الكوردستاني (11) مقعداً لتلك المكونات ، بحيث تم تخصيص خمسة مقاعد للكلدان السريان الآشوريين ، وما يماثلها للتركمان ، ومقعد واحد للأرمن ، يتنافس عليها مرشحو المكونات المذكورة(58).

تم العدول عن القائمة المغلقة لإجراء انتخابات الدورة الرابعة التي جرت في (21 / 9 / 2013) ، وتم تبني القائمة * المفتوحة نسبياً (شبه المغلقة) وذلك بموجب قانون التعديل السابع لقانون انتخاب برلمان الإقليم (قانون مرقم 15 لسنة 2013) ، وهذا يعد تحول إيجابي لأن مثل ذلك الإجراء من شأنه أن يحفز الكيانات والقوائم المتنافسة إلى أن تتقدم بلوائح مرشحين تحظى بدعم وتأييد مختلف فئات الشعب ، وذلك من أجل أن تكسب مزيداً من الدعم الجماهيري ، ولاسيما أن الإقليم يعد دائرة انتخابية واحدة.

(55) ينظر المواد (2) و (36) و (37) من قانون انتخاب برلمان كوردستان المشار إليه سابقاً.

(56) سرهنك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص305. د. سليمان الغويل ، الإنتخاب والديمقراطية: دراسة قانونية مقارنة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2003 ، ص127-128.

يقصد بل توزيع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم المختلفة كل منها بحسب نسبة عدد الأصوات التي ** حصلت عليها ، في ذلك: د. هاني علي الطهراوي ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 211. عبدو سعد و علي مقلد و عصام نعمة إسماعيل ، النظم الانتخابية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2005 ، ص229.

إلى جانب الأكثرية الكوردية (المسلمة) تعيش في الإقليم مكونات قومية ودينية أخرى ، كالمكون القومي المسيحي الذي * يتسم بتعدد انتماءاتها الطائفية وحتى القومية كالكلدان والآشوريين والأرمن والنساطرة والسريان وغيرها ، وتوجد في الإقليم مكون قومي (مسلم) آخر وهو المكون التركماني ، وفيما يخص النسبة العددية لتلك المكونات في الإقليم لا توجد احصائيات دقيقة وحديثة ، لذلك كلما يكتب أو يقال بهذا الخصوص فهو مجرد تخمينات معتمدة على احصائيات قديمة وغير موثوقة ، أمين فرج شريف ، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية: المجتمع العراقي نموذجاً ، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات ، مصر. الإمارات ، 2012 ، ص91-96.

(57) للأطلاع على نص القرار ينظر: المجلس الوطني لكوردستان العراق ، مصدر سبق ذكره ، المجلد الأول ، ص4.

فيما يخص المكون التركماني في الإقليم ، أقرحت الجبهة الكوردستانية تخصيص (10-8) مقاعد لهم ، لكن الأحزاب ** التركمانية رفضت المشاركة في الإنتخابات ، في ذلك: المجموعة القانونية الدولية لحقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص44. عبدالرحمن سليمان الزبياري ، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص424.

(58) المادة (8) من قانون التعديل الرابع لقانون انتخاب برلمان كوردستان ، منشور في جريدة وقائع كوردستان العدد (98) في 4/5/2009.

الفرع الثامن / التمسك بالإقتراع العام دون المقيد:
عمل قانون الانتخابات بمبدأ السرية عندما نص على أنه: " يجري الانتخابات بالإقتراع العام السري المباشر(59)".
وجعل القانون النافذ في الإقليم الإقتراع عاماً لكل مواطني الإقليم ذكراً كان أم أنثى وأكمل الثامنة عشرة من العمر(60).

ونصت الفقرة (3) من المادة (29) من قانون انتخاب المجلس الوطني على مبدأ الشخصية في التصويت عندما قضت بأنه: " لا تقبل النيابة في التصويت " وأعطت الفقرة (2) من المادة نفسها الحق " للناخب الذي لا يستطيع القراءة والكتابة أن يستعين بغيره لإملاء بطاقة الإقتراع"(61).

والمعمول به في الدورات الأربع للإقتراع البرلمانية للإقليم أن لكل شخص صوتاً واحداً.
وقد أخذ قانون انتخاب المجلس الوطني بمعيار الإختياري ، حيث لا يوجد نص يجبر المواطن على الإدلاء بصوته كواجب أو وظيفة على عاتقه.
الفرع التاسع / جرائم الإقتراعات:

وقد بين قانون انتخاب برلمان إقليم كردستان المعدل الجرائم الإقتراعية المؤثرة على حسن سير ونزاهة العملية الإقتراعية وحدد العقوبات المقررة لها ، وذلك لزرع القوائم والكيانات المرشحة عند ارتكابها تلك الجرائم أو ردع غيرها(62).

المطلب الثاني معوقات الإقتراعات البرلمانية

تلعب الإقتراعات الحرة النزيهة دوراً مهماً في استقرار النظام السياسي ، وهي من أهم وأنجع وسائل اسناد السلطة والتداول السلمي لها ، وفيما يخص الإقتراعات البرلمانية في الإقليم يمكننا رصد المشاكل والمعوقات التي اعترضتها فيما يخص :

الفرع الأول / ضمان مبدأ التنافسية والبدائل الإقتراعية:

اللائق في تجربة الإقليم ، فيما يتعلق بضمن مبدأ التنافسية ، هو عدم وجود منافسة حقيقية في الإقتراعات البرلمانية المقامة حتى الآن ووجود التدخل في نتائجها وجعلها شكلية إن وجدت ، فلو أجرينا استقراءً موضوعياً لواقع الممارسة العملية لسلوك الأحزاب في الإقليم حتى الآن (وخاصة سلوك الحزبين الرئيسيين) ، فيما يتعلق بالإيمان الفعلي بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بينها ، يتبين لنا بأنها تنسم بالشكلية*والسلبية ، وهذا الإستنتاج يمكن استخلاصه بسهولة عند النظر في سلوك الحزبين في الدورات الإقتراعية البرلمانية التي أجريت حتى الآن في الإقليم.

(59)المادة (2) من قانون انتخاب برلمانكوردستان المشار إليه سابقاً.

(60)المادة (2) والمادة (20) من قانون انتخاب برلمانكوردستان المشار إليه سابقاً.

(61)المادة (29) الفقتريتين (2) و(3) من قانون انتخاب برلمانكوردستان المشار إليه سابقاً.

(62)ينظر المادة الرابعة من قانون التعديل الخامس لقانون انتخاب برلمان كوردستان المرقم (1) لسنة 1992 المعدل (قانون رقم 5 لسنة 2009).

الديمقراطية الشكلية هي مفهوم سياسي يُطلق على تلك الأنظمة السياسية في البلدان التي ظهرت الى الوجود بعد نيلها * الإستقلال القومي بفعل مشاركة أكثر من قوة أو حزب سياسي في عملية التحرر هذا ، وقيام الحزب (أو الأحزاب) الأكثر قوة فيها بتشكيل نظام الحكم مع السماح ببقاء تلك الأحزاب والقوى المشاركة في العملية السياسية لكن بشكل هامشي وصوري ، أي يعترف الحزب الحاكم بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة نظرياً وتشريعياً ويعطها ويمنعها من ممارسة عملياً وإجرائياً ، وتعاني غالبية هذه القوى والأحزاب أزواجية واضحة في سلوكها السياسي و تتناقض غالباً ممارستها مع الشعارات التي تطرحها ، فمعظم هذه القوى يطرح موضوع الديمقراطية وينادي بها أو يدعو إليها ، لكن عند وصولها الى السلطة فأنها ينفرد بها في ذلك: محمد صابر ، مصدر سبق ذكره ، ص35-39.

ففي الدورة الأولى للانتخابات التي أجريت في (19 / أيار / 1992) *، كانت هنالك منافسة قوية بين كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني ، إلا أنه ، فيما بعد ، تم القفز على نتائجها ثم إفراغها من محتواها ، وذلك لوجود اتفاق مسبق (قبل خوض الانتخابات) بين الحزبين (ابرم في اجتماع للمكتبين السياسيين في 23 / 2 / 1992) يقضي بتشكيل حكومة ائتلافية وفقاً لحصتهما من أصوات الناخبين⁶³ ، حتى أن أياً من الحزبين (وبعد اعلان النتائج الرسمية) لم يقبل أن تكون له سلطة أكبر من الآخر ، لذلك اتفقا على تقسيم مقاعد البرلمان والمناصب الحكومية بينهما مناصفة (50% - 50%) **، على الرغم أن الحزب الديمقراطي الكردستاني حصل على نسبة أكثر من الأصوات من منافسه الإتحاد الوطني الكردستاني***.

" وإذا كانت هذه المبادرة أوقفت الاصطدام العسكري بين الجانبين لمدة عامين ، فإن سياسة الندية التي اتبعتها الفريقان المشاركان في الحكومة أثرت سلباً في التجربة الفتية وأخرجتها عن مسارها الصحيح في الإقليم ، وهذا يعد خرقاً لقواعد الأعراف الانتخابية ، أي ان يلجأ حزب معين الى التنازل عن حصته الانتخابية لصالح الآخر ، وحتى لو كانت وفقاً لقواعد اللعبة الانتخابية والبرلمانية ، ومن المفروض ان يشكل ائتلاف المسيحيين مع إحدى الكتلتين أغلبية تؤهل تلك الكتلة إلى تشكيل حكومة أغلبية وبقاء الكتلة الثانية في المعارضة"⁶⁴.

وفي الدورة الثانية (30 / كانون الثاني / 2005) اتفق الحزبان نفسيهما على الدخول في الانتخابات بقائمة مشتركة لاختيار أعضاء مجلس النواب العراقي وبرلمان الإقليم ، وذلك من خلال تشكيل ائتلاف حزبي ضم (15) حزباً وتنظيماً كردستانياً باسم (التحالف الكردستاني) ، واثقين من أن مثل هذه القائمة الموحدة ستضمن على الأرجح استمرار سيطرتهم على مكونات النظام السياسي في الإقليم*.

إلى جانب التصويت لإنتخاب أعضاء البرلمان ، جرى في نفس الوقت التصويت لإنتخاب قائد الحركة التحررية الكوردية ، * وعند فرز الأصوات أعلنت الجهات المخولة بالانتخابات حصول السيد مسعود البارزاني مرشح الحزب الديمقراطي على نسبة (47.5%) من الأصوات ، وحصول السيد جلال الطالباني مرشح الإتحاد الوطني على نسبة (44.9%) من الأصوات ، وكان المفروض (بموجب القانون) أن تجرى الجولة الثانية من الانتخابات (جولة الإعادة) ، نظراً لعدم حصول أي منهما على الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى ، لكن الحزبين قررا عدم خوض الجولة الثانية ، لذا لم يتم اختيار الرئيس ، وبقي الإقليم دون رئاسة حتى عام 2005، حيث مهدت الظروف أن يتفق الحزبان على أن يصبح السيد مسعود البارزاني رئيساً للإقليم و السيد جلال الطالباني رئيساً لجمهورية العراق ، في ذلك: قانون انتخابات قائد الحركة التحررية الكوردية رقم (2) لسنة 1992. سرهنك حميد البرزنجي ، إنتخابات إقليم كردستان العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص318-319. مايكل ميدوكروفت و مارتن لون ، مصدر سبق ذكره ، ص37.

بقدرا نةحمد حبيب ، هةلباردنةكاني كردستان ، سقرضاوى تيشوو ، لا63.60
وبذلك تم التجاوز على الوثيقة الموقع عليها فيما بين الأحزاب المشاركة في الإنتخابات والتي شكلت سابقة خطيرة وخرقاً** واضحاً للقواعد والمعايير القانونية والدولية في مجال الإنتخابات ، في ذلك: سرهنك حميد البرزنجي ، المعايير الأساسية لنزاهة الإنتخابات ، مصدر سبق ذكره ، ص150.

بينت النتائج الرسمية أن الحزب الديمقراطي فاز بنسبة (45.271%) من الأصوات ، في حين حصل الإتحاد الوطني*** على نسبة (43.819) من الأصوات ،وبعد اضافة أصوات القوائم الاخرى التي لم تقفز ، أصبحت نتائج القوائم الفائزة على الشكل الآتي: الحزب الديمقراطي الكردستاني بنسبة (50.815%) وائتلاف الاتحاد الوطني وحزب الكادحين بنسبة (49.184%)، وحسب هذه النتيجة حصل الأول على (51) مقعداً من مقاعد البرلمان وحصل الثاني على (49) مقعداً ، في ذلك:بقدرا نةحمد حبيب ، سقرضاوى تيشوو ، لا8. سرهنك حميد البرزنجي، إنتخابات إقليم كردستان العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص284. مايكل ميدوكروفت و مارتن لون ، مصدر سبق ذكره ، ص6.

ياسين محمود عباكر ، مصدر سبق ذكره ، ص83-82.64
لم تحصل أية قائمة أخرى على المقاعد في البرلمان الكردستاني عدا الجماعة الإسلامية (حصلت على 6 مقاعد) و * قائمة حزب الكادحين والمستقلين (مقعد واحد) ، في ذلك: ينظر الجدول رقم (4) المشار إليه سابقاً.

وفي هذا الأثناء وفي محاولة منهم لقبول الحياة السياسية في إقليم كردستان العراق في الأطار والنموذج الذي يرونه منسجماً وموافقاً مع مصالحهم ورؤاهم السياسية والإقتصادية، دخل الحزبان الرئيسيان في الإقليم في إتفاق جديد سمي بـ(الإتفاقية الإستراتيجية **) وقد تم توقيعها بين قيادة الحزبين في قضاء(دوكان) التابعة لمدينة السليمانية⁶⁵ ، وتقضي الإتفاقية بدخول الحزبين الانتخابات (في العراق والإقليم) بقائمة مشتركة وبالتساوي ، وتقسيم المناصب الرفيعة بين الحزبين ، حيث تولى السكرتير العام للإتحاد الوطني أحد المناصب السيادية في العراق وبالمقابل أنيطت رئاسة الإقليم برئيس الحزب الديمقراطي ، وتتضمن تبادل رئاسة البرلمان والحكومة بين الحزبين كل سنتين ضمن الدورة الانتخابية الواحدة⁶⁶ ، لذلك وصف أستاذنا (الدكتور مهدي جابر مهدي) الإتفاقية بكونها: " الوريث لسياسة / نهج المناصفة الحزبية المعروفة باسم الفيقتي / فيفتي"⁶⁷.

وفعلاً تم تطبيق بنود الإتفاقية ، فيما تخص بالقائمة المشتركة وتقسيم المناصب الرفيعة ، إذ بموجبها تولى السيد جلال الطالباني منصب رئاسة الجمهورية في الدولة العراقية ، في حين تولى السيد مسعود البارزاني منصب رئاسة الإقليم ، وعند خوض الانتخابات للدورة الثالثة لبرلمان الإقليم (عام 2009) دخل الحزبان في قائمة مشتركة مع بعض الأحزاب الصغيرة (كما هو الحال في الدورة الثانية).

عليه وتأسيساً على ما سبق ، فإن من أحد الأهداف الرئيسية للإتفاقية (ولاسيما على مستوى الإقليم) هو احتكار الحزبين الرئيسيين للسلطة والثروة في الإقليم ، وذلك بقطع الطريق أمام أي حزب أو ائتلاف حزبي لمنافسة الحزبين للوصول إلى سدة الحكم أو حتى الإقتراب الفعلي منها (كشريك حقيقي وليس كمشارك) ، ولاسيما بعدما أدرك الحزبان بأن هناك تطورات وتغيرات جديدة طرأت على العراق والمنطقة بعد إسقاط النظام العراقي (2003) ، فضلاً عن تزايد السخط الجماهيري على سياسات الحزبين ونمط إدارتهما للنظام السياسي في الإقليم⁶⁸.

الفرع الثاني / دورية الانتخابات:

عدم إجراء الانتخابات البرلمانية بشكل دوري ومنتظم ، فبعد أول انتخابات لاختيار أعضاء البرلمان في (19 / أيار / 1992) وعقد أول جلسة له في 4 / 6 / 1992 ، لم تجر انتخابات الدورة الثانية في موعدها القانوني (4 / 6 / 1995) ، حيث أجريت الدورة الثانية بعد حوالي (13) سنة من الانتخابات الأولى (سنة 2005).
الفرع الثالث / الحيادية والمساواة بين المترشحين:

تمثلت أهم النواقص (في الدورة الأولى) بعدم وجود هيئة مستقلة دائمة تشرف على الانتخابات، ولم تكن لدى الهيئة المؤقتة التي شكلت لذلك الغرض الخبرة والإختصاص الكافيين لأداء مهامها بالشكل المطلوب ، إضافة إلى قلة الوقت المتاح أمامها ، فضلاً عن عدم وجود لائحة انتخابية* يمكن الإعتماد عليها في ذلك الوقت (1992) ، على الرغم من نص

في 1 / 6 / 2010 (ذكرى تأسيس الإتحاد الوطني) نشر صحيفة (كوردستاني نوي) التابعة لها نص الإتفاقية ، وذلك **
أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للحزب ، علماً أن برلمان كردستان وفي جلسة استثنائية [1] (عام 2006) قام بالمصادقة على
الإتفاقية بقرار خاص ، وتم نشر القرار في جريدة الوقائع الكوردستانية العدد 62 ، السنة السادسة ، الصادرة في 27 / 8 /
2006.

محمد صابر كريم ، مصدر سبق ذكره ، 156-163.65

الفقرة الثالثة من الإتفاقية والمنشورة في جريدة الوثائق الكوردستانية المشار إليها سابقاً⁶⁶.

د.مهدي جابر مهدي ، الحوكمة: تطور المفهوم وأهميته في إقليم كردستان ، ورقة بحثية مقدمة إلى: مؤتمر الحكم⁶⁷
الصالح والتنمية الإقتصادية في إقليم كردستان ، معهد كردستان للدراسات والتنمية ، أربيل ، يومي (2 و3) من حزيران
عام 2012.

⁶⁸محمد صابر كريم ، مصدر سبق ذكره ، ص156-163. هوشةنط دارا حمةأمين ، ديموكراسي تتفوقى وثئةطرى
جبيةجيبونى لكوردستاني عيراقدا ، نامى ماستر لة راميارى ، كؤليدى ياساو راميارى ، زانكوى سةلاحةددين ،
هتولير ، 2008 ، لا96.] هوشةنط دارا حمةأمين ، الديمقراطية التوافقية وامكانية تطبيقها في كردستان العراق ، رسالة

ماجستير في السياسة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، 2008 ، ص[96]

*اللائحة الانتخابية أو سجل الناخبين ، هي تلك الوثيقة التي سيحل فيها مجموع من يؤهلهم القانون المشاركة في الانتخابات ، في ذلك : د.محمد زين الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص348. صالح حسين علي العبدالله ، مصدر سبق ذكره ،
ص189. د.وسام صبار العاني ، سجل الناخبين في ظل انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2010 ، مجلة العلوم

قانون الأنتخاب على تزويد المواطن بها⁽⁶⁹⁾ ، وعليه فإن غياب البطاقات الإنتخابية** في تلك الدورة سهل مهمة التزوير والمتمثلة في التصويت المتكرر⁽⁷⁰⁾.

وكانت اللوائح الإنتخابية التي اعتمدها المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في الدورات اللاحقة (الثانية والثالثة والرابعة) ، تعتمد على بيانات غير دقيقة وقديمة ، مثل الإعتماد على بيانات البطاقة التموينية للمواطنين ، وهي إحدى السلبيات التي طعنت بها تلك الإنتخابات ، فالبطاقة التموينية ضابط ضعيف وقديم تشوبها الكثير من الأخطاء وعدم الدقة ومن ثم لا يمكن بموجبها معرفة العدد الحقيقي لسكان كل دائرة إنتخابية ، لذلك فمن الممكن التلاعب بها وبسهولة⁽⁷¹⁾ ، وقد أثرت هذه المشكلة عشية التحضيرات للإنتخابات الدورة الرابعة للبرلمان ، ولاسيما مسألة عدم حذف أسماء المتوفين ووجود أسماء متكررة في سجل الناخبين ، وشكلت لجنة برلمانية للتحقيق في القضية ، وأثناء سير عملية التحقيق توصلت اللجنة إلى بعض النتائج منها وجود أكثر من (170) ألف شخص متوفي في سجل الناخبين إضافة إلى وجود أكثر من (90) ألف اسم مكرر أو متشابه ، وطرح للجنة بعض المقترحات والآليات للمعالجة دون أن تترجم على أرض الواقع عند إجراء إنتخابات الدورة الرابعة⁽⁷²⁾.

كما أن استقلالية هيئة المفوضية وحيادتها محل نظر ، حيث ما هو مؤكد أن الأعضاء العليا للهيئة قد تم تعيينهم (إختيارهم) من قبل الأطراف السياسية العراقية على أساس المحاصصة الطائفية والقومية ، حيث تتكون الهيئة من (9) أعضاء قسمت بين المكونات الرئيسية الثلاثة في العراق ، بشكل تم منح المكون الشيعي (4) حصص و المكون السني (3) حصص والمكون الكوردي (2) حصتان ، علماً أن الحصة الكوردية قسمت بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني (والذي حصل على حصة رئيس المفوضية) والإتحاد الوطني الكوردستاني حصل على حصة عضو في الهيئة العليا ، حتى أن مسؤول المحافظات والأقاليم للمفوضية قسمت على نفس الأساس التي ذكرناها سابقاً.

الفرع الثالث / النظام الإنتخابي:

من أبرز مساوئ نظام الإنتخاب بالقائمة* ، كونه أقل ديمقراطية وأشد قيدياً على صوت الناخب الذي يُحرّم من حرية الاختيار ، وكذلك اتسام النظام بالإتساع وعدم وجود صلات قوية بين النائب والناخبين ، ولاسيما إذا كان النظام مغلقاً أو شبه مغلق ، وهذا ما تنتج عنه عادة هيمنة الأحزاب على النواب من خلال فرض آرائها وتوجهاتها عليهم ، بحيث لا يستطيع النائب عادة الحيد عنها وإلا عُرض لضغوطات قد تصل إلى حد إجباره على تقديم الإستقالة**.

القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد (2) ، 2011 ، ص7-8. ريبين أبوبكر عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص59.

⁽⁶⁹⁾المادة (17) من قانون انتخاب المجلس الوطني لكوردستان العراق.

**كما أثارت قضية الحبر المعتمد الكثير من الشكوك ، حيث رأى المراقبون أن الحبر كان قابلاً للإزالة بسهولة فجعل من التزوير عملية سهلة ، في ذلك: فريق من ثلاث منظمات مستقلة غير حكومية ، مصدر سبق ذكره ، ص63-62.
⁽⁷⁰⁾للتفصيل: سرهنك حميد البرزنجي، مصدر سبق ذكره ، ص312-329. المجموعة القانونية الدولية لحقوق الانسان، المصدر سابق، ص69-73.

⁽⁷¹⁾ياسين محمود عبا بكر ، مصدر سبق ذكره ، ص103. جاسم محمد محمد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص30.

⁽⁷²⁾للإطلاع على نص تقرير اللجنة ينظر: طوطاري لظين ، ذمارة (240) لة 1 / 8 / 2013 ، ص15-19. [مجلة لفين ، العدد (240) في 1 / 8 / 2013 ، ص15-19]

*وفقاً لهذا النظام يتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة نسبياً ، حيث يقوم الناخب باختيار قائمة تضم أكثر من مرشح بين القوائم المترشحة في الدائرة الإنتخابية ، ويتخذ هذا النظام أشكالاً مختلفة ومتباينة كالقائمة المغلقة والقائمة المفتوحة والقائمة المغلقة نسبياً (التصويت مع التفضيل) ، في ذلك: صالح حسين علي العبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص111. سرهنك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص124-126. د.سليمان الغويل ، مصدر سبق ذكره ، ص136-138. عبدو سعد و علي مقلد و عصام نعمة إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص253.

**حول الإنتقادات الموجهة لهذا النظام (نظام الإنتخاب بالقائمة) ، ينظر: د.رأفت دسوقي ، مصدر سبق ذكره ، ص26. صالح حسين علي العبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص121. محمد سليم غزوي ، الوجيز في نظام الإنتخاب ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، 2000 ، ص45.

ففي برلمان الإقليم نجد تأثيرات هذه الحالة واضحة على النواب في تقييد حرية حركاتهم وأرائهم ، حيث أن جميع النواب تم ترشيحهم من قبل الأحزاب ، وأغلبهم كان حزبياً أصلاً ، حتى أن المستقلين القلائل الذين رشحتهم الأحزاب في قوائمهم الإنتخابية لم يتمكنوا من القيام بدورهم المطلوب، فاضطروا على الإستقالة ، ولعل إستقالة النائبين من القائمة الكوردستانية في الدورة الثالثة للبرلمان (من حصة الإتحاد الوطني) السيدين (القاضي رزطار محمد أمين و الدكتور رفيق سابير) دليل واضح على ما نقول.

وبررت الجهات المعنية أنذاك ذلك بصعوبة تطبيق طريقة القوائم المفتوحة في أول تجربة إنتخابية في الإقليم⁽⁷³⁾ ، في حين كان من الممكن في الدورتين الأخرتين تلافى تلك السلبيات من خلال الإعتماد على الأنواع الأخرى من نظام القائمة.

الفرع الخامس / التمسك بالإقتراع العام دون المقيد:

من أهم الإنتقادات التي وجهت إلى انتخابات الدورة الأولى للبرلمان افتقارها للسرية المطلوبة ، نظراً لعدم توفر المستلزمات الضرورية للتصويت السري في أغلب مراكز الإقتراع ، وغياب الثقافة الإنتخابية لدى الناخبين ، وقلة الخبرة في مجال إدارة الإنتخابات ، وهذا ما أكدت عليه المنظمات المختصة في مجال الإنتخابات و فرق المراقبة التي أشرفت على الإنتخابات⁽⁷⁴⁾.

وشكلت الأمية التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع الكوردستاني عائقاً جدياً أمام تطبيق المعايير المتعلقة بالشخصية والسرية ، وأصبحت منفذاً لتزوير أصوات الناخبين والتلاعب بها ، ففي الجانب التطبيقي شهدت انتخابات الإقليم (ولاسيما الدورة الأولى منها) الكثير من عمليات التصويت الجماعي ، وذلك عن طريق تصويت رب العائلة أو أحد أفراد عائلته نيابة عن العائلة بأكملها⁽⁷⁵⁾.

وفي الدورتين الثانية والثالثة بلغت عمليات التزوير نسبة كبيرة أيضاً ، حيث شهدت حالات للتصويت المتكرر ولاسيما من قبل أفراد البيشمركة وقوى الأمن الداخلي ، مرة بصفة العسكر والأخرى كونهم مواطنين مدنيين⁽⁷⁶⁾.

وشهدت انتخابات برلمان الإقليم الكثير من الإنتهاكات لمعيار المساواة في التصويت ، ومن بينها الإلقاء بالصوت أكثر من مرة وبأساليب مختلفة مثل التزوير في جدول الناخبين أو إزالة الحبر الإنتخابي أو التصويت خارج المركز الإنتخابي المخصص لتصويت الناخب ، وقد حصلت في الإقليم هذه الحالات نتيجة عدم وجود سجل ناخبين أو عدم دقتها لعدم وجود احصاء سكاني حديث وموثوق بها ، وغياب البطاقات الإنتخابية وكذلك سهولة إزالة الحبر المستعمل في الإنتخابات وغيرها من الأسباب⁽⁷⁷⁾.

الفرع السادس / جرائم الانتخابات:

عدم تطبيق الفقرات المتعلقة بالجرائم الواردة في المادة (57) من قانون الإنتخاب ، على الرغم من وجود حالات من الخروقات والمخالفات والتزوير* ، ففي برقية للسيد (مسعود البارزاني) رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني موجهة لتنظيمات حزبه بعد إعلان نتائج الدورة الأولى للإنتخابات البرلمانية ، يقر بحصول خروقات وعمليات تزوير واسعة وكبيرة في تلك الإنتخابات⁽⁷⁸⁾.

وشهدت انتخابات الإقليم (وبالأخص الدورة الثالثة) وجود بعض المخالفات والخروقات القانونية الأخرى ، كتمزيق اللافتات والإعلانات الإنتخابية ، واستخدام الشخصيات والدوائر والمؤسسات الحكومية للدعاية الإنتخابية ، وكذلك استخدام المال العام في الحملات الإنتخابية ، فضلاً عن ممارسة ضغوطات على الناخبين ، ولاسيما على أفراد البيشمركة وقوى الأمن الداخلي وتهديدهم بالفصل من الوظيفة إذا صوتوا لأية قائمة أخرى غير القائمة الكوردستانية⁽⁷⁹⁾.

⁽⁷³⁾ سرهنك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص306.

⁽⁷⁴⁾ مايكل ميدوكروفت و مارتن لون ، مصدر سبق ذكره، ص22-23. سرهنك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص313-314. المجموعة القانونية الدولية لحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره ، ص69.

⁽⁷⁵⁾ المجموعة القانونية الدولية لحقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص69.

⁽⁷⁶⁾ محمد صالح آميدي ، مصدر سبق ذكره ، ص142.

⁽⁷⁷⁾ مايكل ميدوكروفت و مارتن لون ، مصدر سبق ذكره ، ص14. سرهنك حميد البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص326-328.

أشرنا إلى بعض تلك الخروقات والمخالفات والتزويرات في الفقرات السابقة من هذا المطلب.*

⁽⁷⁸⁾ للإطلاع على نص البرقية ينظر: محمّدة مة لا قادر ، سترضاوة ئيشوو ، لا88-90.

⁽⁷⁹⁾ محمد صالح آميدي ، مصدر سبق ذكره ، ص143-142.

الخاتمة

- 1- أن المشاركة في الحياة السياسية عن طريق الانتخابات هي ركيزة أساسية للديمقراطية ، لاتمثل غاية لها فحسب ، بل هدف و وسيلة ايضاً ، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تركز على اشتراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وظنهم.وهي وسيلة لأنه يتجسد المشاركة العامة للمواطنين في الحياة السياسية .
- 2- وعلى الرغم من كون الانتخابات شرطاً أساسياً لنظام الحكم النيابي ، إلا أنها ليست كافية لوصف النظام بأنه ديمقراطي ، لذلك فقد درج بعض الباحثين على وضع سلسلة من الإجراءات والمعايير والضمانات لتحديد معالم الانتخابات الديمقراطية لتفريقها عن آليات الانتخابات في الأنظمة غير الساعية للحصول على التأييد والشروع في ممارسة الاختيار السياسي الواعي والتأثير الشعبي الفعلي في شؤون الحكم وتوجيهه.
- 3- حاولنا تقسيم الضمانات الدستورية للانتخابات البرلمانية الى ضمانات عامة وخاصة ، فالضمانات العامة هي التي تؤثر على عملية الانتخابات بشكل غير مباشر ، كما وتؤثر على الحياة السياسية في كل الدول . اما بخصوص الضمانات الخاصة ، فهي تخص العملية الانتخابية بشكل مباشر.
- 4- جرت في الإقليم في الفترة الواقعة بين (2013-1992) أربع دورات انتخابية (برلمانية) ، تحققت فيها بعض مقومات الانتخابات الحرة والنزيهة المتعارف عليها دولياً ، تكللتها في نفس الوقت ثغرات ونواقص أثرت على حيادتها ونزاهتها وبالتالي قللت من شرعية الحكومات المنبثقة من تلك الانتخابات.

قائمة المصادر

❖ المصادر العربية:

أولاً/ الكتب:

- 1) أمين فرج شريف ، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية: المجتمع العراقي نموذجاً ، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات ، مصر- الإمارات ، 2012.
- 2) حمدي علي عمر ، الانتخابات البرلمانية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001.
- 3) داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار الفكر الجامعي ، 2006 .
- 4) سرهنگ حميد البرزنجي ، إنتخابات إقليم كردستان العراق بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة ، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر ، أربيل ، 2002.
- 5) سليمان الغويل ، الإنتخاب والديمقراطية: دراسة قانونية مقارنة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2003.
- 6) سيد احمد محمد مرجان ، دور القضاء و المجتمع المدني في الاشراف على العملية الانتخابية ، دار النهضة العربية ، 2010.
- 7) صالح حسين علي العبدالله ، الإنتخاب كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة ، دار الكتب القانونية ، القاهرة، 2011.
- 8) طه السيد احمد الرشيد ، حق المشاركة السياسية في الفقه الاسلامي و القانون الروماني ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1 ، 2011.
- 9) عبد الحميد متولي ، الحريات العامة نظرات في تطورها و ضماناتها ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1975 .
- 10) عبدالغني بسبوني عبدالله، القضاء الاداري ، مبدأ المشروعية ، منشأة المعارف الاشكندرية ، بدون سنة الطبع.
- 11) عبدالله ناصف ، نظم الانتخابات في العالم و مصر ، دار النهضة العربية ، ط2، 1994.
- 12) عبدو سعد و علي مقلد و عصام نعمة إسماعيل ، النظم الانتخابية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2005.
- 13) عفيفي كامل عفيفي ، الإنتخابات النيابية و ضماناتها الدستورية و القانونية ، منشأة المعارف الاسكندرية ، بلا سنة طبع.
- 14) علي عبدالفتاح محمد ، حرية الممارسة السياسية للموظف العام وقيود و ضمانات، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2007.
- 15) عمر حلمي فهمي، الإنتخابات وتأثيره في الحياة السياسية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
- 16) فيان مجيد فرج ، انظمة الإنتخابات و مبادئ التصويت ، ط2 ، مطبعة بينايب ، 2010.
- 17) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط1 ، 1987.
- 18) ماجد راغب الحلو ، القضاء الاداري و مبدأ الشروعية، دار المطبوعات الجامعة ، القاهرة ، 1996 .
- 19) محمد رفعت عبدالوهاب ، النظم السياسية ، بدون ذكر مكان النشر ، 1990.
- 20) محمد سليم غزوي ، الوجيز في نظام الإنتخاب ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2000.
- 21) محمد طه البدوي ، الحياة السياسية في مفاهيمها الثورية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد الثامن والعشرين ، 1963.
- 22) محمد فرغلي محمد علي ، نظم وإجراءات إنتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه ، دار النهضة العربية ، 1998.
- 23) مصطفى ابو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2003.
- 24) مصطفى ابو زيد فهمي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعة، الاسكندرية، 2006.

- (25) مظهر العربي ، المبادئ الدستورية العامة و النظام الدستوري في الجمهورية اليمنية واثر التعديلات على نظام الحكم ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، 2003.
- (26) منصور محمد محمد الواسعي ، حق الانتخاب والترشيح و ضماناتها ، دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009-2010.
- (27) هاني علي الطهراوي ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
- (28) يحيى الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار الشروق ، بلاسنة طبع.
- ثانياً الرسائل والأطاريح:**
- (29) احمد عبدالحميد مبارك ، وسائل اسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية ، دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1979.
- (30) انور رسلان ، الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1971.
- (31) جابر جاد نصار ، نظام الاستفتاء الشعبي ، دراسة قانونية ، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، 1992.
- (32) ريبين أبو بكر عمر ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية: دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير في القانون، كلية القانون ، جامعة السليمانية ، 2007.
- (33) سيروان حامد أحمد ، شرعية الحكومات وآليات حمايتها: دراسة تحليلية قانونية ، أطروحة دكتوراه في القانون ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، 2015.
- (34) مريوان حمه درويش صالح ، اشكالية بناء المؤسسات السياسية الدستورية في العراق بعد (9 / نيسان / 2003) ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية ، 2013.
- (35) ياسين محمود عباكر ، دور الانتخابات البرلمانية في التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، 2011.
- ثالثاً الدوريات:**
- (36) عبدالفتاح ماضي ، متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟ ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد (16) ، خريف 2007.
- (37) محمد زين الدين ، جدلية الديمقراطية والانتخابات: قراءة دستورية سياسية في المنظومة الانتخابية ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، العدد الثاني ، السنة (33) ، يونيو 2009.
- (38) نجدت صبري ناكري ، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق: دراسة تحليلية ، مجلة تفرارو ، إتحاد حقوقي كردستان ، أربيل ، العدد (25) ، (تموز ، آب ، أيلول).
- (39) وسام صبار العاني ، سجل الناخبين في ظل انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2010 ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، العدد (2) ، 2011.
- رابعاً البحوث والدراسات:**
- (40) أحمد الدين وآخرون ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية ، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008.
- (41) فريق من ثلاث منظمات مستقلة غير حكومية ، إنتخابات كردستان العراق في 19 مايس 1992 تجربة ديمقراطية، مكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني ، أربيل ، دراسة رقم (27)، بدون سنة الطبع.
- (42) مايكل ميدوكروفت و مارتن لون ، تقرير من جمعية الإصلاحات الانتخابية حول انتخابات الدورة الأولى للمجلس الوطني الكوردستاني ، مكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني ، أربيل، دراسة رقم (28) ، بدون سنة الطبع.
- (43) مهدي جابر مهدي ، الحوكمة: تطور المفهوم وأهميته في إقليم كردستان ، ورقة بحثية مقدمة إلى: مؤتمر الحكم الصالح والتنمية الاقتصادية في إقليم كردستان ، معهد كردستان للدراسات والتنمية ، أربيل ، يومي (2 و3) من حزيران عام 2012.
- خامساً الدستور والقوانين والوثائق الرسمية:**
- (44) دستور جمهورية العراق لعام 2005.
- (45) قانون انتخاب برلمان كردستان المرقم (1) لسنة 1992 المعدل.
- (46) وزارة الداخلية ، المديرية العامة للداخلية ، مديرية الجمعيات والأحزاب السياسية ، بيانات غير منشورة ، أربيل ، 2013.
- ❖ المصادر الكوردية:
أولاً/ الكتب:

